كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات دولية

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعامل مع أزمة اللاجئين الأفغان

The role of the United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR in finding a solution to the Afghan refugee crisis

رسالة ماجستير من اعداد:

منى صالح

اشراف

د. عبدالرحمن الحاج ابراهيم

بيرزيت–فلسطين

2020

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية/ معهد ابراهيم ابولغد للدراسات الدولية

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعامل مع أزمة اللاجئين الأفغان

The role of the United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR in finding a solution to the Afghan refugee crisis

رسالة ماجستير من إعداد: منى صالح

تم ايجاز هذه الرسالة بعد المناقشة بتاريخ 2020/6/9م

اعضاء لجنة النقاش

د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم (مشرفاً ورئيساً)

د. مجدي المالكي (عضواً) **د. رائد بدر (عضواً)**

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعامل مع أزمة اللاجئين الأفغان

The role of the United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR in finding a solution to the Afghan refugee crisis

اعداد: منى صالح

تم إجازة هذه الاطروحة بعد عرضها للنقاش بتاريخ 2020/6/9م

اعضاء لجنة النقاش	التوقيع
د. عبدالرحمن الحاج ابراهيم (رئيساً)	.....
د. مجدي المالكي (عضواً)	.....
د. رائد بدر (عضواً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت،

فلسطين.

الفهرس:

الفهرس..... أ

فهرس الجداول .....و

اهداء..... هـ

الملخص.....و

Abstract..... ح

مقدمة الدراسة 1

مشكلة الدراسة..... 2

فرضية الدراسة..... 3

أهمية الدراسة..... 4

منهجية الدراسة..... 4

مراجعة أدبيات سابقة 5

الإطار النظري.....13

الفصل الاول: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورها.....19

1-1 نشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 20

1-2 **الإطار القانوني للحماية الدولية للاجئين** 23

1-3 مهام ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.....26

1-3-1 المفوضية ومخيمات اللجوء..... 30

1-4 قصة نجاح " المفوضية واللاجئين الهنغاريين": 36

الفصل الثاني: مراحل اللجوء والعودة الأفغانية في ظل وجود المفوضية 40

2-1 نبذة حول أفغانستان 41

2-2 مراحل اللجوء الافغاني.....44

2-2-1 الموجة الاولى: مرحلة الغزو السوفيتي 1979 45

2-2-2 الموجة الثانية: في عهد نظام طالبان 47

2-2-3 موجة الهجرة الثالثة: العودة وهجرات متتالية..... 49

2-3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللاجئين الافغان. 51

2-3-1 المفوضية ومخيمات اللاجئين الافغان 61

الفصل الثالث: دور المفوضية في ألازمة الأفغانية: من اللجوء إلى النزوح الداخلي....67

3-1 تحليل مضمون تقارير المفوضية الخاصة بأفغانستان.....68

3-1-1 الوضع المالي للمفوضية: 82

3-2 **تقييم دور المفوضية في إطار ميثاقها والنظرية الليبرالية**.....85

الخاتمة 87

المراجع 90

الملاحق 102

فهرس الجداول

جدول رقم 1 69

جدول رقم 2 76

جدول رقم 3 84

اهداء

الى كل لاجئ.. إنسان ... الى كل خلجة من خلجات لاجئ

ولاجئة في العالم.. قالوا بمليء الفم ... نحن لسنا خيمة وبطانية

كما تعتبرنا المفوضية ... نحن بشر

الملخص

تحاول هذه الدراسة تقييم دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في التعامل مع أزمة اللاجئين الأفغان وذلك منذ بداية موجات اللجوء الأفغاني إلى الدوال المجاورة عام 1979 وحتى إعداد هذه الدراسة.

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي : ما مدى جدية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تحقيق أحد الحلول الدائمة – المطروحة في ميثاقها– لأزمة اللاجئين الأفغان؟

حيث اتبعت الدراسة في محاولتها للإجابة على هذا السؤال المنهج الاستقرائي من خلال تتبع الإطار القانوني و النظام الأساسي للمفوضية ومدى تطابقها مع فرضيات الليبرالية، ومنهج تحليل المضمون من أجل تحليل التقارير الصادرة عن المفوضية فيما يتعلق بالأزمة الأفغانية. كذلك المنهج التاريخي لتتبع ادوار المفوضية تاريخياً وتتبع للجوء الأفغاني والممارسات التي قدمتها المفوضية.

تقع الدراسة من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نشأتها ودورها وفقاً لما جاء في نظامها الأساسي وميثاقها؛ إما الفصل الثاني يتناول مراحل اللجوء والعودة للاجئين الأفغان في ظل وجود المفوضية، إما الفصل الثالث يتناول دور المفوضية في المسألة الأفغانية: من اللجوء إلى النزوح الداخلي وذلك من خلال تحليل مضمون تقارير المفوضية وتقييم دور المفوضية في إطار ميثاقها والنظرية الليبرالية.

خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها قصور دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاه اللاجئين الأفغان، حيث نص النظام الأساسي للمفوضية على

دوريين وهما توفير الحماية والأخر إيجاد حلول اما عودة طوعية وإما اندماج في مجتمعاتهم أو إعادة التوطين، ما قامت به هو دور خدماتي اغاثي والجزء المتعلق بالحل جاء متأخر ولم يدوم طويلاً.

كما وأخفقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ضبط وتكييف حالة الفوضى في المنظومة الدولية، كونها تعد احد أهم الفواعل الدولية التي تهدف إلى حفظ التعاون والسلم الدوليين وصيانة الحقوق الفردية؛ بل تحولت من أحد الفواعل الدولية إلى فاعل دولي مركزي مسيطر وشريك في الفوضى الدولية.

أخيرا تثبت هذه الدراسة الفرضية التي قامت عليها ألا وهي أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تعمل بشكل جدي وفاعل من اجل الوصول إلى حل ينهي أزمة اللجوء الأفغاني بل قلصت دورها في الجانب الاغاثي دون استخدام أدوارها وصلاحياتها الأخرى وخاصة فيما يتعلق في إيجاد الحل.

Abstract

The current Research intends to evaluate the role of The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) regarding The Afghani Refugee Crises since the beginning of the Afghani asylum to nearby countries in 1979 till the preparation of the current research.

The Research main question is: - How serious UNHCR was in achieving one of its permanent mission statements – stated in its Charter – in the Afghani Refugees crisis?

While tracking to answer The Research Question, The Inductive approach was followed, where the researcher examined UNHCR legal framework as well as its charter and making a comparison between them and The Liberal hypotheses, in addition to The Content's analytical approach when making amylases to UNHCR reports regarding The Afghani Crisis. The Historical approach was employed when tracking UNHCR historical roles as well as when tracking the history of The Afghani Asylum.

The Research is of Three Chapters. Chapter One summarizes UNHCR formulation, its mandate according to its charter. Chapter Two, highlights The Afghani Asylum and Return in co-existence with UNHCR. Chapter Three highlights UNHCR role in the Afghani case, since asylum, to internal displacement all visa vi make amylases to the content of UNHCR reports and evaluating UNHCR role based on its Charter and The Liberalism Theory.

The Research reached several conclusions; most important UNHCR unsatisfactory fulfilled its duties towards The Afghani Refugees, where UNHCR Charter clearly emphasized two important UNHCR

mandates, first Protection and second find solutions either via voluntary return or (a) internally displacement and/or (b) reengagement in refugees' societies. UNHCR executed services in form of relief programs while the UNHCR activity towards finding solution came too late and was not of sustainable nature.

Moreover, UNHCR failed to overcome the International System's Caius, in its capacity as an effective international body seeking cooperation and international peace as well as protecting individual rights. UNHCR turned to be an international central force partner in the international Caius.

Finally, the current Research proved its hypothesis, i.e. UNHCR did not seriously and effectively worked towards putting an end to the Afghani Asylum crises, rather than executing relief programs without employing its mandate, mission and other authorities mainly those related to finding solution.

مقدمة الدراسة

ظهرت فكرة انشاء منظمة إنسانية تعنى بشؤون اللاجئين منذ العام 1949،.بعد العديد من المحاولات التي قامت بها الأمم المتحدة وسبقتها في ذلك عصبة الأمم، من إنشاء مكتب مفوض عصبة الأمم المتحدة للاجئين عام 1921، مكتب المفوض السامي للاجئين عام 1933، إدارة الأمم المتحدة للغوث وإعادة التأهيل.

خصصت الأمم المتحدة عمل المفوضية ضمن إطارين الأول تمثل في توفير الحماية اللازمة للاجئين، و الثاني كان يتعلق بإيجاد حلول دائمة وهي اما عودة اللاجئين بشكل طوعي واما دمجهم في مجتمعات اللجوء او اعادة توطينهم في وطن ثالث.

تعتبر قضية اللاجئين الأفغان إحدى المسائل العالقة على جدول أعمال المفوضية، إذ بدأت أزمة اللجوء الأفغاني منذ العام 1979م نتيجة الغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان والذي استمر لعام 1989، ونتج عن هذا الغزو ظهور مشكلة اللاجئين الأفغان التي استمرت إلى اليوم،[1] توجه اللاجئون الأفغان إلى دول الجوار خصوصاً باكستان وإيران حيث تعتبر هذه الدول امتدادًا لنفس القبائل والمذاهب الدينية الأفغانية وهما البشتون والشيعة. تخلل هذه الفترة في العام 1980م تدخل المفوضية كإحدى جهات الإغاثة وإدارة الأزمة. من خلال توفير مساعدات اغاثية (مأوى وغذاء) حتى انتهاء الغزو السوفيتي عام 1989م. واستمر عمل المفوضية بشكل اغاثي خلال فترة الحرب الأهلية التي تلت خروج الاتحاد السوفيتي وصعود

---

[1] ستيفن تانر، ترجمة نادية إبراهيم. *أفغانستان التاريخ العسكري منذ عصر الإسكندر الأكبر حتى سقوط طالبان*.(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010)، 276.

حركة طالبان حيث رصدت المفوضية في هذه الفترة حركة عودة للاجئين لكن دون تدخلها اكتفت فقط بتقديم المساعدات الاغاثية حتى العام 1996م.

يعد اللاجئون الأفغان من اللاجئين الذين يتمتعون بخدمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حيث أن الهدف الأساسي للمفوضية هو المساعدة في إيجاد حلولٍ دائمةٍ من شأنها السماح للاجئين بالعودة إلى وطنهم وبناء حياتهم بكرامة وسلام من خلال ثلاث حلول تساعد المفوضية في تحقيقها وهي : العودة الطوعية إلى الوطن ، والاندماج المحلي ، أو إعادة التوطين في بلد ثالث. بالإضافة لتوفير حماية حقوق اللاجئين؛ حيث تقدم المفوضية المساعدة لعدة فئات وهم اللاجئون : (المسنون ، النساء، الأطفال ، وذوو الإعاقة) ، والنازحون داخلياً ، والعائدون ، وعديمو الجنسية.[2]

وبناء على ذلك، تبحث هذه الدراسة في قصور المفوضية عن تقديم حل فاعل لأزمة الأفغان، بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على ظهورها.

مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في قصور المفوضية على مدار ثلاثين عاما عن إيجاد حل ناجح لأزمة اللاجئين الأفغان بشكل خاص، على الرغم من تمكنها من حل أزمات لجوء عدة مثل اللجوء الهنغاري؛ حيث ترتب عن الثورة الهنغارية عام 1956 لجوء لاجئين هنغاريين وقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعامل مع اللاجئين من خلال

[2]United Nations Refugee Agency (UNHCR), http://www.unhcr.org

شقين الاول دورها الإغاثي والثاني ايجاد حل مستدام يتمثل في إعادة توطين اللاجئين الهنغاريين في 37 دولة.[3]

اما في الحالة الافغانية فقد اكتفت المفوضية في تقديم المساعدات العينية للاجئين، رغم وجود استراتيجيات الحل المقدمة من المفوضية عام 2002 إلا انها لم تجد الحل الدائم او لم تدعم ديمومة العودة الطوعية، ومازالت ازمة اللجوء الافغاني قائمة.

من هنا جاء السؤال الرئيسي لهذه الدراسة: ما مدى جدية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تحقيق أحد الحلول الدائمة – المطروحة في ميثاقها– لأزمة اللاجئين الأفغان؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي للدراسة الأسئلة التالية:

- ما هو الإطار الناظم لعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كإحدى منظمات الأمم المتحدة؟
- كيف تحولت مسألة اللجوء الأفغاني إلى أزمة عالقة على جدول أعمال المفوضية؟
- كيف يمكن قراءة سلوك المفوضية تجاه أزمة اللجوء الأفغاني؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم تعمل بشكل جدي فاعل من أجل الوصول إلى حل ينهي أزمة اللجوء الأفغاني، و قلصت دورها في المجال الإغاثي دون استخدام الصلاحيات الأخرى الممنوحة لها في إيجاد الحل.

[3] Fiftieth Anniversary of the Hungarian uprising and refugee crisis ,https://www.unhcr.org/news/latest/2006/10/453c7adb2/fiftieth-anniversary-hungarian-uprising-refugee-crisis.html

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تقييم سلوك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال تعاملها مع اللاجئين في ظل النزاعات الدولية، وايضاً فحص قدرة فرضيات النظرية الليبرالية في تفسير السلوك الدولي الحالي في ظل التحديات الدولية الراهنة؛ وتسليط الضوء على ازمة اللجوء الافغاني كأطول لجوء يقع تحت مظلة ومسؤولية المفوضية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تتبع الإطار القانوني والنظام الأساسي للمفوضية ومدى تطابقها مع فرضيات الليبرالية، ومنهج " تحليل المضمون" من أجل تحليل التقارير الصادرة عن المفوضية فيما يتعلق بالأزمة الأفغانية. كذلك المنهج التاريخي لتتبع ادوار المفوضية تاريخياً وتتبع موجات اللجوء الافغاني والممارسات التي قدمتها المفوضية.

وفيما يتعلق بالبيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة فهي التقارير واستراتيجية الحل الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمصدر أساسي للتحليل.

مراجعة أدبيات سابقة

تقع الأدبيات السابقة حول موضوع اللاجئين ودور المفوضية في جزئيين، يعالج الجزء الأول الإطار القانوني الناظم لدور المفوضية في حماية وإغاثة اللاجئين ويختص الجزء الثاني بالحديث حول الصعوبات والعراقيل التي تواجه المفوضية أثناء تنفيذها لمهامها المنوطة بها.

- **القسم الأول:**

جاءت مقالة الباحث محمد الطراونة التي حملت عنوان " آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها" في ثلاث محاور اولها تناول حماية اللاجئين وفقاً للقانون الدولي الانساني، حيث تناول الباحث مسألة حماية اللاجئين من منظور قانوني واوضح ان حماية اللاجئين تقع على عاتق الدول المستضيفة وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وايضاً الحماية تقع على عاتق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكول 1967 الخاصتيم باللاجئين. كما ويوضح الكاتب الوظيفة الاساسية للمفوضية التي تتكون من شقين سياسي ويتمثل في اعادة اللاجئين إلى وطنهم او اعادة التوطين والشق الانساني يتمثل في توفير المساعدة المادية مثل الأغذية والمأوى، وكذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية؛ اما المحوريين الثاني والثالث من المقال فهما يتناولان حماية الاطفال اللاجئين والنساء اللاجئات، وذلك بموجب اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة؛ خلصت المقال بأن مصداقية الاليات التي اوجدتها الاتفاقيات الدولية هي على المحك خاصة عند التعامل مع اللاجئين، فهناك

تقاعس من الدول عن القيام بمسؤوليتها تجاه اللاجئين، كما أن هناك عدم توفير للدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا اللجوء للقيام بواجباتها على النحو المنشود، بالإضافة لغياب الدعم للدول المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين وخصوصًا الدول التي تعاني أصلًا من أزمات اقتصادية.[4]

تطرقت الباحثتان اسيا العيداني ونادية شتير في رسالتهما بعنوان " حماية اللاجئين في اطار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" الى مدى فعالية دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية ومساعدة اللاجئين، استخدمت الباحثتان الاطار القانوني من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة، حيث أوضحت الباحثتان اسس اسناد ولاية الحماية للمفوضية وهي اسس قانونية صيغت على شكل اتفاقية اهمها اتفاقية 1951، وبروتوكول عام 1967. في هذا المحور تبين الباحثتان كافة القواعد القانونية التي تشكل لإطارا قانونيات ملزما للمفوضية، فيما يتعلق بتقديم الحماية للاجئين. تبين الباحثتان دور المفوضية المقدم للاجئين الافارقة وطبيعة الدور الذي قامت به المفوضية تجاههم حيث قدمت المفوضية المساعدات لتلبية الحاجات الاساسية من مأوى ومأكل وملبس وتوفير بعض الدعم المالي للاجئين اما فيما يخص جانب الحماية وضحت الباحثتان من ان اللاجئين فروا هربا من الكوارث الطبيعية وليس من النزاع المسلح. والى جانب اللاجئين الافارقة تطرقت الرسالة للاجئين السوريين وما تقدمه المفوضية لهم من مساعدات اساسية وكيف تدخلت لحماية بعض اللاجئين. تلخص

[4] محمد الطراونة، *آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها*، مجلة الانساني، العدد 49 (ابريل/نيسان. 2019)، https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/04/10/2907/

الباحثتان العراقيل التي واجهت المفوضية في عملها بالعراقيل المادية حيث ان مشكلة نقص الامكانات المالية ادت الى تراجع او تقليص دورها تجاه اللاجئين.[5]

تناولت الباحثة كاترزينا جرابسكا في دراستها حول "حقوق اللاجئين في مصر وسياساتهم ورفاهيتهم" محاور عدّة حول سياسة مصر كدولة مستضيفة تجاه اللاجئين وطبيعة دور المفوضية تجاه اللاجئين. توضح الباحثة دور مصر من خلال التزامها بما يترتب عليها كدولة مستضيفة للاجئين وخاصة انها مصادقة على اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، وتقدم للاجئين الحقوق الاساسية من حق في الصحة والتعليم والمسكن والحق في العمل وتبين الباحثة ان من المأخذ على دور مصر كدولة مستضيفة للاجئين انها لم تدمج بنود اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 في القوانين المحلية وان اية حقوق تتعلق باللاجئين داخل مصر يتم التعامل معها بالمراسيم وليس بالقوانين؛ اما دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقد تمثل في الحماية والمساعدة وذلك بمقتضى اتفاقية ثنائية بينها وبين مصر وقعت عام 1954، حيث تعمل بموجبها المفوضية على تحديد وضع اللاجئ وايضا تقديم الحماية والمساعدات الانسانية؛ مع تقدم الزمن اصبحت المفوضية تقدم خدمات ومساعدات انسانية اكثر من حماية اللاجئين وحسب ما وصفته الباحثة من ان السبب يعود لقلة الدعم

[5] اسيا العيداني و نادية شتير، *حماية اللاجئين في اطار المفوضية السامية للاجئين*. (جامعة بجاية: 2017)، http://univ-bejaia.dz/dspace/123456789/4479

المـالي للمفوضـية وايضـاً لوجـود تـدخلات مـن الحكومـة المصـرية فـي حمايـة اللاجئـين السودانيين في مصر.[6]

تطرقت هذه الدراسات لموضوع اللجوء ودور المفوضية من ناحية قانونية والاطار القانوني الناظم لها على الرغم من أهميته في تقييم سلوك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الا ان الباحثة ترى ان هناك نقصا في توصيف السلوك كون سلوك المنظمات الدولية لا يعتمد فقط على القانون الدولي او حتى على قانون الدولي للاجئين (على اهميتهما)، بل هناك جوانب أخرى تلعب دوراً مهما في تقييم سلوك المفوضية وهي العلاقات الدولية وتجاذباتها وكيف يتم التعامل مع المفوضية من قبل دول العالم والمصالح الاقتصادية والاعتبارات الأمنية للدول وخاصة الدول العظمى، ايضاً تتطرق الدراسات بان السبب الرئيسي وراء تقلص دور المفوضية في توفير الحماية إلى تقديم خدمات يعود إلى قلة الدعم المالي للمفوضية، لكن لم تتطرق الدراسات للبحث في هذا السبب بشكل معمق اكثر حيث ترى الباحثة ان السبب المالي كان غالباً هو العائق للمفوضية في تقديم دورها لكن هل هو قلة دعم الدول المانحة أم هو سوء توزيع بين برامج المفوضية وهذا ما لم توضحه الدراسات السابقة؛ وبذلك سوف تقوم الباحثة بتقديم طرح معمق لهاتين النقطتين.

[6] كاترزينا جرابسكا، حقوق اللاجئين في مصر وسياساتهم ورفاهتهم، (جامعة القاهرة: مركزدراسات اللاجئين والهجرة القسرية) 2006،
http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/Who_asked_them_anyway_(Ar).pdf

- **القسم الثاني:**

يتطرق تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "التصدي لازمة العالمية اللاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها"، لازمة اللجوء في العالم ويوضح التقرير نسب اللاجئين وتوزيعها على الدول المستضيفة حيث تعتبر منظمة العفو ان عبء استضافة اللاجئين يقع على عاتق دول منخفضة إلى متوسطة الدخل، وان الدول الاغنى تستضيف عددا قليلا من اللاجئين، فما تقترحه منظمة العفو هو تقاسم مسؤولية استضافة اللاجئين وبذلك يكون تم تحسين حياة اللاجئ وايضاً عدم تفرد الدول الضعيفة المستضيفة للاجئين بعبء كبير، اما بخصوص إعادة التوطين فترى المنظمة انه في الوقت الراهن لا يوجد سوى 30 بلداً توفر نوعا ما من إعادة التوطين للاجئين، وبذلك تقترح منظمة العفو مضاعفة عدد أماكن إعادة التوطين مع الاخذ بعين الاعتبار الثروة الوطنية ومعدل البطالة وعدد السكان؛ كون اللاجئين سوف يكون لهم تأثير على السكان المحليين والموارد المحلية؛ بهذا المنظور تعتبر منظمة العفو الدولية ان ازمة اللجوء يمكن تقاسمها بين الدول عن طريق اتفاق جماعي بينهم بذلك وليس التملص منها كما يحدث الان.[7]

يتناول بحث ايميلي باويرمان بعنوان "المخاطر التي يواجهها العائدون بعد ازالتهم من بلاد اللجوء: خبرات العودة لشباب الافغان"، مسألة ازالة المملكة المتحدة قسراً ل 2018 لاجئاً أفغانيا شابا واعادتهم إلى بلادهم بعد ان كانوا قد جاؤوا إلى المملكة المتحدة بصفتهم اطفالا طالبي لجوء وغير مصاحبين ببالغين؛ ما حصل مع العائدين قسراً من الشباب كان معقدا

[7] منظمة العفو الدولية، " التصدي لازمة العالمية اللاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها"، https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF

كما تصفه الباحثة لكن لخصت بحثها بالإستنتاج بأن عدداً كبيراً جداً من اللذين عادوا الى افغانستان غادروا افغانستان مرة اخرى بعد عودتهم قسراً من بريطانيا، ليس بالضرورة مجددا الى بريطانيا.

يبرز هذا البحث العديد من التحديات التي واجهت الشبان العائدين قسراً الى وطنهم الام. من اهم التحديات التي توصل إليها البحث اولاً ضعف او اختفاء شبكات الدعم الاسري والاجتماعي، ثانياً الخوف من الوصم بالعار والتمييز، مما يعيق بناء شبكات اجتماعية جديدة ويزيد من العزلة، ثالثاً حالة انعدام الامن العامة ووقوع العائدين كضحايا بسبب عدة امور تتعلق بطلب اللجوء الاصلي او بتصنيف الناس لهم على انهم عائدون، رابعاً شبه استحالة استكمال التحصيل التعليمي بعد العودة القسرية وذلك بسب ارتفاع تكاليف التعليم واولويات الحصول على المال، خامساً صعوبة الحصول على عمل مستدام حيث اثر ذلك على قدرة العائدين الشباب في البقاء على قيد الحياة او البقاء في افغانستان، سادساً محدودية الوصول إلى الدعم والرعاية الصحية الاساسيين.[8]

فيما تستعرض دراسة (Brian Gorlick)، بعنوان "تغيير الأولويات والمواقف والتغيير المؤسسي: تأملات في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند مفترق الطرق" بأنه ثمة تغير مستمر إزاء النقاش الدولي حول قضايا اللاجئين حيث تأثر بمجموعة من العوامل بما في ذلك قلة الاهتمام باللاجئين في أعقاب انتهاء حقبة الحرب الباردة ، وضعف

[8] إيميلي باويرمان، *المخاطر التي يواجهها العائدون بعد إزالتهم من بلد اللجوء: خبرات العودة للشباب الأفغان*، مجلة الهجرة القسرية، (شباط/يناير 2017)، https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/resettlement/bowerman.pdf

التغطية عبر وسائل الإعلام ، وحدوث الأزمات الإنسانية غير العادية، وتغيير السياسات من قبل صانعي السياسات ومن عامة الناس؛ وبما انه تم تكليف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وعلى وجه الخصوص في العقد المنصرم بمهمة توفير الحماية والإغاثة وضمن العمليات الإنسانية واسعة النطاق، والبعض منها غير مسبوق من حيث الحجم ومستوى ووتيرة وحدة الصراع الدائر وكذلك نوعية فئات أولئك الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة. يتسأل الكاتب عما اذا سوف ترجع المفوضية إلى عمليات حماية اللاجئين الأساسية، أم ستستمر بالاستجابة للأزمات الإنسانية في غياب إجراءات أخرى من قبل المجتمع الدولي؟ يجيب الكاتب على تساؤلاته بأن المجتمع الدولي يذهب للمساعدة المالية للمفوضية ولا يحبذ عمل أي اجراء جديد مثل دعم إعادة التوطين من خلال السماح لطالبي اللجوء بالتوطين في عدد من الدول الغنية والمتقدمة، بل يذهب لدعم الدول النامية المستضيفة للاجئين، وبسبب تزايد وتيرة الصراعات تزداد وتيرة استجابة المفوضية للازمات الإنسانية فنتج عن ذلك دور اغاثي للمفوضية وليس دورها الأساسي وهو توفير حماية وإيجاد حلول.[9]

تستعرض هذه الدراسات بعض الحلول التي توفرها المفوضية للاجئين اما بإعادة التوطين كما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية والتي تنتقد تملص الدول الغنية من استضافة وإعادة توطين اللاجئين لديها وهذا ما يفاقم الازمة، او حتى تقديم الحماية للاجئين الذي تنتقده

[9] Brian Gorlick, "*Shifting Priorities, Attitudes, and Institutional Change: Reflections on UNHCR at the Crossroads*", Vol 19, No 5 (2001): UNHCR at Fifty, http://refuge.journals.yorku.ca/index.php/refuge/article/view/21225

دراسة ايميلي باويرمان بسبب الإعادة القسرية للاجئين الأفغان لكن في الوقت ذاته تبين الدراسة العراقيل والصعوبات ما بعد العودة وهي بنظر الباحثة تكاد تكون مشتركة ما بين الإعادة الطوعية والقسرية فغياب شبكات الدعم الاسرية والاجتماعية تضع العائدين في عزلة عن محيطهم، اما دراسة Brian Gorlick فقد أثارت تسأولا حول دور المفوضية ما بين بداية تشكيلها إلى الالفية الجديدة مع تزايد ظهور النزاعات والصراعات التي تؤدي الى زيادة اعداد اللاجئين، ويوضح الكاتب الفرق في دور المفوضية الذي تحول من حماية الى إغاثة بموجب التغير في الدعم من قبل المجتمع الدولي.

من خلال هذا الاستعراض ، يتبين أنه لا يوجد وفرة في الدراسات السابقة والبحوث العلمية ، حول دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بأزمة اللاجئين الأفغان والتعامل معها، حيث ان مجمل الدراسات وصفت دور المفوضية بشقيه الحماية وتقديم المساعدات من منظور قانوني حسب الاتفاقيات الخاصة بوضع اللاجئين والتي تنظم عمل المفوضية؛ وعلى الرغم من ان بعض الدراسات تطرقت للعراقيل او العقبات التي تحيط بعمل المفوضية لكنها تركز فقط على العقبات المادية المتعلقة بالتمويل.

من هنا ستضيف هذه الدراسة إلى ما سبقها، تحليلا لسلوك المفوضية وادائها لدورها بشقيه الحماية والمساعدة في ايجاد حل دائم للاجئين والمساعدات الانسانية من خلال التتبع الزمني لهذا الدور وازمة اللاجئين الافغان وتقييم سلوك المفوضية في اطار ميثاقها والنظرية الليبرالية.

الإطار النظري

شهد النظام الدولي تغييرات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، ساهمت في التأثير على جوانب التنظير لحقل العلاقات الدولية، حيث برزت نظريات جديدة شككت بموضوعية النظريات الوضعية وبقدرتها على مواكبة التطور في أفكار وقضايا العلاقات الدولية المعاصرة؛ على الرغم من هيمنة النظرية الواقعية على دراسة العلاقات الدولية طيلة الحرب الباردة وما قبلها، ألا أن النظرية الليبرالية كان لديها ما يجعلها منافسا حقيقيا لها، يرى بعض المفكرين أن ظهور الليبرالية وحدها على الأقل كان نصرا للمجتمع الإنساني، فقد شكلت منظومة قيمية جديدة أساسها الفردية والحرية والتعددية والتعاون بكافة جوانبه[10].

اعتمدت الباحثة النظرية الليبرالية في دراستها كونها أولى الأطر النظرية التي أقرت بدور المنظمات والفواعل من غير الدول في تحقيق السلم الدولي، كذلك في التأثير على جوانب العلاقات الدولية المختلفة. قامت الليبرالية في الأساس على فكرة فلسفية تؤمن بحرية الأفراد سياسياً، عقائدياً وكذلك اقتصادياً. إلا أن ديناميكية المفهوم الليبرالي مع مرور الوقت، أوصلت إلى حد تبنيه كأساسٍ فلسفي لفكرة إنشاء المنظمات الدولية الحامية لحقوق الأفراد على المستوى الدولي، باعتبارها فاعل دولي يضاهي تأثير الدول في المنظومة الدولية.[11]

اعتبرت أفكار جون لوك حول الطبيعة الإنسانية وضرورة التحرر الفردي العقائدي في عصر التنوير، الأساس الذي انطلقت منه أفكار النظرية الليبرالية كإحدى توجهات العلاقات الدولية.

---

[10] وصفي محمد عقيل، *التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصر*.(عمان: دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية) مج 42، ع1، 2015.

[11] امال عوض، *النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية*.(غزة: جامعة الازهر،2016).

تطورت تباعاً أفكارها على يد جون ستيوارت مل الذي أكد على فكرة عقلانية الفرد مؤسساً لإحدى أهم توجهات النظرية الليبرالية.[12]

قامت النظرية الليبرالية على اساس الدراسة التجريبية، من خلال دراسة الظاهرة بشكل كلي دون التركيز على جانب واهمال باقي الاجزاء. معتبرة الفرد هو الغاية و الوسيلة، وما الدولة إلا مجرد حارس يسعى لحماية مصالح الفرد وحرياته.[13]

وكما رأى فريد زكريا فإن الهدف الذي ارتكزت إليه الليبرالية السياسية هو الحفاظ على الحرية الفردية التي بدأت مع "الماجنا كارتا"، من خلال القيود التي تضبط سلطة الحكومة. حتى تطور الأمر بتطوير آليات أكثر وتمكينها من أجل ضمان وتحصن الحرية الفردية، والحد من تعسفية الدولة.[14]

من هنا بدأ التأسيس لما يسمى بالنظرية الليبرالية المؤسساتية، التي استقت أفكارها في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، من تيار نظرية الأمن الجماعي. والتي توصلت إلى أن خير الطرق لتحقيق التعاون الدولي وتفسير العلاقات والتفاعلات الدولية هو انتهاج سلوكيات مثل التكامل الإقليمي. وذلك عن طريق بناء مؤسسات دولية/إقليمية تكون قادرة على مواجهة وحل الازمات الدولية نتيجة غياب وجود سلطة عليا في هذا النظام الفوضوي.[15]

---

[12] المرجع السابق.

[13] حمزة السلامات، النظرية الليبرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي، مجلة جيل لدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 17، https://jilrc.com/النظرية-الليبرالية-السياسية-في-الفكر

[14] امال عوض، ص60.

[15] انور محمد فرج، *"النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"*. (السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007).

ففي ظل وجود الفوضى ضمن المنظومة الدولية، وانعدام القانون الدولي فإن المؤسسات والمنظمات الدولية تشكل سبيلا لتعزيز السلام الدولي بأكثر من طريقة، ومنها إستحداث أنظمة دولية يؤدي الالتزام بها الى تقليل الخلافات الدولية، وتوفر مرجعية يمكن الاحتكام اليها وتقديم شكاوى اَحياناً لها في حالة الخلافات. كما يحدث في حالة الخلافات التجارية والشكوى لمنظمة التجارة العالمية، بدل الدخول في حروب تجارية أَو عسكرية. وهذه المنظمات يفترض أَن تقدم نوع امن الامن الجماعي، بمواجهة الدول التي تهدد السلام العالمي . بل إن هذه المنظمات تَسهم بتغيير نوع الأنظمة داخل الدول المختلفة، بوضع أَنظمةَ اقتصادية، وأنظمة عمل وحقوق إنسان موحدة ما يزيد من التفاهم.[16]

هذا ما يساعد الباحثة في التدليل على أنه نظرياً فإن دور المفوضية كأحد المنظمات الدولية التي أشارت إليه الليبرالية يجب أن يتعدى مجرد الإغاثة المادية بالمأكل والمشرب، ليصل حدود تأمين حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الجماعي وهذا ما ينسجم تماما مع تعريف المفوضية لنفسها باعتبارها والي، وان من اهم مهام المفوضية هو توفير مساعدات وتوفير حلول وتوفير حماية بالإضافة الى العديد من المهام.[17]

تلعب المنظمات الدولية كأداة ضابطة تسيطر على مخاوف الدول من بعضها البعض، ومن الفوضى الدولية الناجمة عن سعي الدول لتحقيق مكاسبها المطلقة، التي توصلها بالمحصلة لافتراض خداع الأطراف الدولية الأخرى. الأمر الذي يجعل مسألة التعاون الدولي صعبة

---

[16] ديما الخضرا، مترجمة. تحرير تيم دان واخرون، *نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع*. (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016) ص 255.

[17] الموقع الرسمي للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27629.html

المنال في ظل هذا النظام. وعليه، رأت الليبرالية أن التعاونية هي السمة الطبيعية التي يجب أن تسود بين الدول، ولذلك رأت في المنظمات الدولية الحارس الدولي لحقوق الأفراد العابرة للحدود، في ظل صراعات الدول على تحقيق مصالحها.

لهذا رأت الباحثة، أن الليبرالية المؤسساتية بفرضيتها القائمة حول دور المنظمات في صيانة حقوق الأفراد ضمن المنظومة الدولية، هي المدخل الذي يقيّم مدى فعالية دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، باعتبارها إحدى تلك المنظمات الدولية، في صون حريات وحقوق الأفراد الواقعين ضمن اختصاصها. و هم اللاجؤون الأفغان في "حالة الدراسة".[18]

- **المنظمات الدولية**

لقد مثلت التغيرات في النظام الدولي داعما قويا للطروحات الليبرالية المؤسسية معلنة اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية، ومتجاوزة للطروحات التقليدية لليبرالية بإقامة الحكومة العالمية، وفي ظل وضوح لتعددية مصادر القوة وتنوعها بين هؤلاء الفاعلين الجدد، أما الجانب الأخر فقد تمثل ببروز التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة التي عملت على خلق إجماع دولي منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 م، مما عزز من فكرة الأمن الجماعي.[19]

---

[18] احمد قاسم حسين، *نظريات العالقات الدولية: التخصص والتنوع، سياسات عربية*، العدد20 (ايار/مايو 2016)، https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_8FCE9E11.pdf

[19] وصفي محمد عقيل، 107.

لا بد للباحثة للتطرق لتعريف المنظمات الدولية وهي هيئة تضم مجموعة من الدول ، أنشئت بموجب اتفاق دولي، يهدف إلى السعي لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة غير ربحية، على نحو دائم، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولي.[20]

من التعريف السابق للمنظمات يستدل على العناصر الرئيسية المكونة للمنظمات الدولية وهي وجود ارادة ذاتية، وان تتمتع بطابع دولي، والاستمرارية، وان يتم انشائها بموجب اتفاق بين الدول؛ كل هذه العناصر تشكل منظمات دولية متعددة الاهداف والاختصاصات.[21]

تتمتع المنظمات الدولية بشخصية قانونية، مستمدة من القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وتقوم بعدد من الادوار وفقاً لاختصاصها وكل هذه الادوار تكفل حقوق الانسان.

تمتلك المنظمات الدولية امكانيات ومؤهلات جعلتها أحد أهم الفواعل الدولية وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان ينصب جل اهتمام المنظمات الدولية على بناء السلام وبناء القدرات والاغاثة؛ وذلك من خلال بناء شبكات تعاونية حيث تقوم المنظمات الدولية ببناء شبكات اقليمية او عالمية من اجل توسيع نطاق عملها من خلال اشراك كافة المنظمات الدولية وتطوير شراكات فاعلة بهدف حماية حقوق الانسان.[22]

---

[20] المنظمات الدولية وانواعها، http://konouz.com/ar/مقالات/كنوز/تعريف-المنظمات-الدولية-و-أنواعها

[21] ibid

[22] خديجة بوخريص، *دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنسان*، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية،(حزيران/2019)، www.politics-dz.com

اما الدور الاخر الذي تقوم به هذه المنظمات فهو الدور الدبلوماسي، حيث تقوم هذه المنظمات بعمل تفاهمات ومفاوضات مع الدول او مع منظمات اخرى من اجل حماية حقوق الانسان بعيداً عن الصراعات والحروب.[23]

من هنا تستدل الباحثة على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كونها احدى المنظمات الدولية ولتي تقوم بمهمة صون وحماية حقوق اللاجئين بشكل خاص من خلال قيامها بالدورين الاغاثي وحماية حقوق اللاجئين وايجاد حل لهم.

[23] ibid

الفصل الاول:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورها

يتحدث هذا الفصل حول نشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وطبيعة الإطار القانوني المنظم لعملها، والدور والمهام التي تقوم به استناداً لنظامها الاساسي تجاه اللاجئين.

1-1 نشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

2-1 الإطار القانوني

3-1 دور ومهام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1-1-3 المفوضية ومخيمات اللجوء

4-1 قصة نجاح " المفوضية واللاجئين الهنغاريين"

1-1نشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في عام 1949 وفي الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم إقرار انشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك بقرار رقم 319 (4-د)[24]؛ على ان تباشر المفوضية عملها في الاول من كانون الثاني لعام 1951 وذلك لمدة ثلاث سنوات على ان تنهي المفوضية عملها بتاريخ 31 كانون الاول من عام 1953.[25]

أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة ان تتمتع المفوضية باستقلال مالي واداري وعلى ان تساهم الامم المتحدة في المصاريف الادارية فقط؛ وحدد القرار بعض المهام الموكلة للمفوضية جاء اهمها:

1- ان تعمل المفوضية بتوجهات السياسات العامة التي تتبعها الامم المتحدة وفقاً للأساليب التي تحددها الجمعية العامة.

2- ان الاشخاص الذين يقعون تحت اختصاص المفوضية هم اللاجئين والمشردين في الوقت الحالي "أي اللاجئين الاوروبيين"؛ ويجوز للجمعية العامة تحديد هؤلاء الاشخاص لاحقاً.

3- على المفوض السامي تشجيع وتيسير تنفيذ انسب الحلول لمشكلة اللاجئين وعليه ان يوفر الحماية ومراكز الايواء للمشردين الذين يقعون تحت مسؤولية المفوضية؛ ويتوجب عليه ايضا تشجيع ابرام الاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية اللاجئين والتصديق عليها

[24] قرار الامم المتحدة، رقم 319 (4-د)، https://undocs.org/en/A/RES/319(IV)

[25] Ibid

والاشراف على تطبيق احكامها؛ وايضاً مساعدة الحكومات في الجهود الرامية إلى تشجيع عودة اللاجئين طوعاً او الاستيعاب داخل المجتمعات الجديدة.[26]

في عام 1950 في الدورة الخامسة للجمعية العامة تم المصادقة على النظام الاساسي للمفوضية بقرار رقم 428 (5–د)،[27] اهم ما جاء في القرار عدا انه تم التأكيد على مهام المفوضية التي جاءت بقرار رقم 319 (4–د)، أنه وضح الاشخاص الذين يقعون تحت مسؤولية المفوضية بالتحديد؛ تموضع تعريف للاجئ الذي يقع تحت مسؤولية المفوضية " هو أي شخص فر هربا من وطنه نتيجة للأفعال التي كانت قبل 1951، وبسبب خوف مبرر نتيجة أي اضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق او الدين او الجنس او الرأي السياسي، ولا يستطيع العودة الى وطنه"[28]

تبين اتفاقية 1951، من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة او من المفوضية؛ لكن تعريف الاتفاقية للاجئ كان يحدد بمكان وزمان أي انه تم الربط بين الاحداث التي وقعت في اوروبا قبل عام 1951، وتعريف اللاجئ الذي يقع تحت اختصاص المفوضية؛ بمعنى اخر اللاجئين الذين يقعون تحت مسؤولية المفوضية والتي توفر الحماية لهم هم اللاجئون الاوروبيون الذين لجأوا اثر الحرب العالمية الثانية أي قبل عام 1951؛ اما باقي لاجئي العالم لم تتطرق لهم هذا الاتفاقية كونها قد حددت تعريف اللاجئ بالمكان والزمان،

---

[26] ibid

[27] قرار الامم المتحدة، رقم 428 (5–د)، https://undocs.org/en/A/RES/428(V)

[28] ibid

وايضاً من اهم البنود التي نظمتها الاتفاقية فيما يخص حماية اللاجئ ما ورد بخصوص عدم جواز طرد او رد اللاجئين الى الاماكن التي يخشون ان يضطهدوا فيها. [29]

لكن جاء بروتوكول عام 1967 من اجل توسيع نطاق عمل المفوضية وذلك من خلال تعريف اللاجئ بصيغة اشمل وعدم ربطها بمكان وزمان محدد؛ وبذلك توسع نطاق عمل المفوضية الى خارج القارة الاوروبية.[30]

في عام 1953 في الدورة الثامنة للجمعية العامة، تم اقرار تمديد عمل المفوضية لخمس سنوات اخرى، وذلك لاستمرار الحاجة إلى اتخاذ اجراء دولي لصالح اللاجئين، من خلال توفير الحماية للاجئين وتعزيز الحلول الدائمة لمشكلة اللجوء.[31]

يتم تجديد عمل المفوضية قبل نهاية الخمس سنوات وبقي هذا الوضع قائما حتى عام 2004، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان ولاية المفوضية متواصلة إلى ان يتم تسوية مشكلة اللاجئين.[32]

---

[29] الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اتفاقية 1951،
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

[30] Ibid

[31] قرار الامم المتحدة، رقم 727، https://undocs.org/en/A/RES/727(VIII)

[32] قرار رقم 153 (د-58)، 24 شباط 2004، الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة،
https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html

2-1 الإطار القانوني للحماية الدولية للاجئين

في هذا المبحث سوف تتحدث الباحثة حول القوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حقوق اللاجئ وتوفر الحماية له.

هناك العديد من التعريفات التي تعرّف مصطلح لاجئ، وفقا للدكتور سعيد سالم الجويلي فان" اللاجئ هو الشخص الذي يقيم في مكان ما ويبحث عن اللجوء إلى الإقامة في مكان آخر, سواء كان ذلك راجع إلى إبعاد عن موطنه أو إذا كان ذلك راجعا إلى قيامه بترك موطنه إختياريا على إثر أحداث في النظام السياسي أو بهدف التخلص من الخضوع للنظام الحاكم في دولته."[33]

اما المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئين فقد اوردت تعريف اللاجئ، بمجوب القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديداً في المادة (1/13) أن " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة)، وورد في المادة (13/ 2) أنه " يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه."[34]

كما ونصت المادة (14) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على ما يلي:

(1) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

---

[33] سعيد سالم الجويلي, المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني, دار النهضة العربية (القاهرة: 2001-2002)ص 124.

[34]UNITED NATIONS, http://www.un.org/ar/documents/udhr/

(2) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.[35]

أما المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصت على:

" 1- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما له حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

2- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

3- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الاخرين وحرياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

4- لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده."[36]

وفيما يتعلق بالاتفاقيات الاقليمية فقد ورد في المادة (22) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 تحت بند حرية التنقل والإقامة:

1- لكل شخص متواجد بصورة شرعية في أراضي دولة طرف، حق التنقل والإقامة فيها مع مراعاة أحكام القانون.

2- لكل شخص حق مغادرة البلد المتواجد فيه بحرية، بما في ذلك مغادرة وطنه.

---

[35] ibid

[36] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،
http://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf

3- لا يجوز تقييد ممارسة الحقوق المذكورة أعلاه إلا بموجب قانون وبالقدر الذي لابد منه في مجتمع ديمقراطي من أجل منع الجريمة أو حماية الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الأخلاق العامة أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.

4- يمكن أيضاً تقييد ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرة (1) بموجب القانون في مناطق محددة ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

5- لا يمكن طرد أحد من أراضي الدولة التي هو أحد مواطنيها ولا حرمانه من حق دخولها.

6- لا يمكن طرد أجنبي متواجد بصورة شرعية على أراضي دولة طرف في هذه الاتفاقية إلا بموجب قرار صادر وفقاً للقانون.

7- لكل شخص الحق في أن يطلب ويمنح ملجأ في قطر أجنبي، وفقاً لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية، إذا كان ملاحقاً بجرائم سياسية أو جرائم عادية ملحقة بها.

8- لا يجوز في أي حال من الأحوال ترحيل شخص أجنبي أو إعادته إلى بلد ما سواء كان بلده الأصلي أم لا، إذا كان حقه في الحياة أو الحرية الشخصية معرضاً لخطر الانتهاك في ذلك البلد بسبب عرقه أو جنسيته أو دينه أو وضعه الاجتماعي أو آرائه السياسية.

9- يمنع طرد الأجانب جماعياً.[37]

ووفقا للدكتور أحمد الرشيدي فإن " الدافع وراء إبرام العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي عكفت أساسا على تنظيم المركز القانوني للاجئين، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى

[37] جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html

الإقليمي، إنما يتبين من خلال اعتبارين أساسيين هما:

1- تزايد الاهتمام الدولي بالفرد وظهور الأفكار والاتجاهات الحديثة بشأن حماية حقوقه وحرياته الأساسية.

2- ظهور العديد من النظم غير الديمقراطية وما قاد إليه ذلك من تعاظم ظاهرة الاضطهاد والقهر السياسيين، أو ما في حكمهما في أغلب هذه النظم، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى زيادة مضطردة في أعداد الأشخاص الذين سعوا إلى التماس الملجأ الآمن لهما خارج بلدانهم."[38]

1-3 مهام ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يؤكد النظام الاساسي لعمل المفوضية على ان المهام الموكلة للمفوضية تقع تحت سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتمثل في شقين أساسيين وهما توفير حماية دولية تحت رعاية الامم المتحدة للاجئين الذين تشملهم أحكام اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، وتوفير الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين وذلك من خلال مساعدة الحكومات والمنظمات الخاصة، بشرط موافقة الحكومات المعنية في تسهيل الاعادة الطوعية للاجئين إلى وطنهم او استيعابهم داخل مجتمعاتهم او استيعابهم داخل مجتمعات جديدة.[39]

---

[38] أحمد الرشيدي, الحماية الدولية للاجئين, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, الطبعة الأولى, 1997, ، ص 364.

• انظر للملحق فيما يتعلق بالاطار القانوني

[39] النظام الاساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الفقرة الاولى، https://www.unhcr.org/ar/5358bafb6.html

تتولى المفوضية مهمة توفير الحماية للاجئين الذين يقعون تحت اختصاصها من خلال:

1. تعزيز ابرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين والتصديق عليها والاشراف على تطبيقها واقتراح التعديلات بشأنها.
2. تعزيز التنفيذ من خلال اتفاقات خاصة تبرم مع الحكومات لأية اجراءات تهدف إلى تحسين وضع اللاجئين والحد من العدد الذي يحتاج إلى حماية.
3. مساعدة الجهود الحكومية والخاصة الرامية لتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن أو الاستيعاب داخل مجتمعات وطنية جديدة.
4. تشجيع قبول اللاجئين، دون استبعاد اللاجئين الذين ينتمون إلى الفئات الأشد احتياجاً.
5. السعي للحصول على تصريح يسمح للاجئين بنقل ممتلكاتهم خاصة تلك اللازمة لإعادة توطينهم.
6. الحصول على معلومات من الحكومات بشأن عدد وظروف اللاجئين الذين يعيشون في الأقاليم التابعة لها والقوانين والنظم الخاصة بهم.
7. الحفاظ على اتصال وثيق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية.
8. اقامة اتصالات بأفضل الطرق التي يراها المفوض السامي ملائمة مع المنظمات الخاصة التي تتعامل مع اللاجئين.
9. تسهيل تنسيق جهود المنظمات الخاصة المعنية برفاهية اللاجئين.[40]

[40] البند الثامن من النظام الاساسي للمفوضية، https://www.unhcr.org/ar/5358bafb6.html

تضمن المفوضية حقوق الانسان الاساسية للاجئين والنازحين أو عديمي الجنسية في بلدان اللجوء أو في بلدان إقامتهم المعتادة، وتضمن عدم إعادتهم قسراً إلى أي بلد قد يتعرضون فيه للاضطهاد. يعمل موظفو المفوضية في الكثير من البلدان، جنباً إلى جنب مع الشركاء الآخرين في مجموعة متنوعة من المواقع، بدءاً من العواصم وصولاً إلى المخيمات النائية والمناطق الحدودية، ويسعون معاً لتعزيز أو توفير الحماية القانونية والجسدية والحدّ من خطر العنف – بما في ذلك الاعتداء الجنسي – الذي يتعرض له العديد من اللاجئين حتى في بلدان اللجوء. كما يعمل موظفو المفوضية على توفير حد أدنى من المأوى والغذاء والماء والرعاية الطبية في أعقاب أي نزوح جماعي.[41]

الشق الثاني من مهام المفوضية الذي نص عليه نظامها الاساسي الا وهو توفير الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين، حيث تؤكد المفوضية على انها تعمل بجد لحماية اللاجئين ومساعدتهم؛ لكن الهدف النهائي للمفوضية يتمثل في العثور على حلول تسمح لهم بإعادة بناء حياتهم؛ ويعتبر إيجاد الحلول التي تمكّن اللاجئين من أن يعيشوا حياتهم بكرامة وسلام جزءاً أساسياً من عمل المفوضية، وقد تشمل العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج.[42]

---

[41] موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بند مهامنا– توفير الحماية، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27563.html، انظر ايضا، "حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين"، https://www.unhcr.org/ar/4d11c7346.pdf

[42] موقع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بند مهامنا– توفير حلول، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27629.html

ان اللاجئين الذين اخذو قراراً شجاعاً بالعودة إلى ديارهم، تكون العودة الطوعية إلى الوطن هي حلاً لمشكلتهم؛ ومع ذلك تسعى المفوضية إلى تسهيل هذا الخيار من خلال زيارات "الذهاب والمشاهدة" والتعليم والمساعدة القانونية ولمّ شمل الأسر.[43]

اما بالنسبة للاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ؛ إما بسبب استمرار الصراع أو الحروب أو الاضطهاد، فتعتبر إعادة التوطين في بلد آخر أحد الخيارات البديلة والمتاحة؛ حيث تقدم المفوضية المساعدة في التوجيه الثقافي والتدريب اللغوي والمهني، فضلاً عن توفير فرص الحصول على التعليم والعمل وذلك من اجل تسهيل تنفيذ إعادة التوطين في بلد أخر.[44]

اما الخيار الاخر امام اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم فهو الاندماج بالمجتمع المضيف.[45]

هناك العديد من المهام التي تقوم بها المفوضية إلى جانب توفير الحماية والحلول الدائمة للاجئين، ومن هذه المهام: مهمة "التعليم و الحفاظ على البيئة ودرء الكوارث والتغير المناخي، والتفرقة بين مفهومي اللجوء والهجرة، والسعي لإيجاد ميثاق عالمي بشأن اللاجئين، ومناهضة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي سواء للاجئين و/او الموظفين، وحماية الحقوق، والسعي لوضع حد لانعدام الجنسية، وتشجيع الابتكار، والعناية بالصحة العامة، التدخلات القائمة على

---

[43] المرجع السابق، بند الاعادة الطوعية للوطن.

[44] المرجع السابق، بند التوطين في بلد اخر، ميلوني دوغلاس وراشيل ليفيتان ولوسي و. كياما ، " توسيع دور المنظمات غير الحكومية في برامج إعادة التوطين "، اذار 2017،عدد 54، https://www.fmreview.org/ar/douglas-levitan-kiama

[45] المرجع السابق، بند الاندماج في المجتمع المضيف

النقد (توفير دفعات نقدية)، وتنسيق المساعدات وحشد الدعم، وتوفير سبل كسب الرزق والادماج الاقتصادي، وتوفير المأوى.[46]

1-3-1 المفوضية ومخيمات اللجوء

من جملة المهام التي تقوم بها المفوضية هي توفير مأوى للاجئين، حيث تعتبر هذه المهمة من المهام الاغاثية وتوفر الحماية للاجئين ايضاً؛ حيث يُعدّ المأوى آليةً حيويةً للبقاء على قيد الحياة في أوقات الأزمات أو النزوح، وهو أيضاً عنصر أساسي لاستعادة الشعور بالأمان الشخصي والتمتّع بالاكتفاء الذاتي والكرامة؛ يتمثل جزء أساسي من مهام المفوضية المتعلقة بالحماية في ضمان الوصول إلى المأوى الملائم خلال حالات الطوارئ الإنسانية. تقدم المفوضية الخيام وتوزع الأغطية البلاستيكية وتعمل على إعداد استراتيجيات الطوارئ والوسائل والمبادئ التوجيهية وتهرع في تقديم المساعدات العاجلة لمن هم بأمس الحاجة إليها. وايضاً تقوم المفوضية ببناء المخيمات وتصميمها بشكل صحيح وذلك بغية حماية البيئة والمساعدة على منع نشوب الحرائق وتفشي الأمراض.[47]

كل ما تقدمه المفوضية في هذه المهمة لا يقع على عاتقها لوحدها فقط، فالدول المستضيفة للاجئين تقع عليها مهام ومسؤولية توفير المأوى للاجئين.

---

[46] موقع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بند مهامنا، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27629.html

[47] المرجع السابق، بند مهامنا- المأوى." رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/أو المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات" ،http://hrlibrary.umn.edu/arab/HRM-CH-10.pdf

عند فرار الناس من بلادهم هربا من الحرب او أي عمل يهدد حياتهم، يجب أن يجد اللاجئون أماكن إقامة وأن يستقروا بها، إما بمساعدة رسمية (من خلال المفوضية) أو بالاعتماد على كرم الضيافة من المجتمع المضيف. في بعض الحالات، تمنح الحكومة المضيفة اللاجيء وضع "اللاجئ الكامل" ويتم السماح للاجئين وتشجيعهم على الاندماج في المجتمع المضيف. وبشكل أكثر شيوعًا، تفضل الحكومات المضيفة إدارة شؤون اللاجئين عن طريق تحديد مكانهم في المخيمات أو تجمعاتهم المنظمة. ومع ذلك، فإن معظم اللاجئين يتجاهلون المساعدة الرسمية، ويجدون طرقًا لتوطين أنفسهم بين السكان المحليين ، في نمط يُعرف باسم التوطين الذاتي أو الاستيطان المشتت.[48]

يمكن تقسيم أماكن إقامة اللاجئين إلى ثلاث: المخيمات (camps)، المستوطنات المنظمة (Organized Settlements)، الاستيطان الذاتي (Self-settlement).[49]

1. المخيمات (camps): تكون المخيمات الوجهة الأولى للاجئين عند قطعهم للحدود، حيث تكون المخيمات في مناطق حدودية قريبة لوطنهم الام غالباً. يتكون المخيم من مجموعة من الخيام او الأكواخ المقامة بشكل مؤقت من اجل توفير مأوى للاجئين، بالعادة تقوم المفوضية بتنظيم المخيمات وتوزيع الخيم او الاكواخ المناسبة، تتشارك الدول المستضيفة للاجئين والمفوضية في مهمة توفير امن وسلامة وحماية اللاجئين وايضاً تتشارك المفوضية والدولة المستضيفة في إدارة المخيمات وتنسيق الجهود لعمليات الإغاثة

[48] Karen Jacobsen. *The forgotten solution: local integration for refugees in developing countries*, Working Paper No. 45, July 2001, 5.

[49] Ibid,6.

بريت مور ، "مستوطنات اللاجئين والتخطيط المناسب"، حزيران 2017، ع55، https://www.fmreview.org/ar/shelter/moore

والمساعدة من كافة المؤسسات الاهلية المحلية والدولية، اما من ناحية اقتصادية فيوجد بعض المشاريع المدرة لدخل.[50]

2. المستوطنات (التجمعات) المنظمة (Organized Settlements): تشبه إلى حد ما المخيمات لكنها متطورة من ناحية المباني الأكثر استقراراً، مع وجود نشاط للاجئين اما في السوق المحلي داخل الدولة المستضيفة او بالزراعة في المناطق القريبة، عند انشاء هذه المستوطنات تقوم المفوضية بإدارتها بتشارك مع الدولة المستضيفة ثم تتولى الدولة المستضيفة أمور إدارة وتنظيم المكان، وتظل الدولة المستضيفة تتشارك مع المفوضية مسؤولية حفظ الامن وسلامة وحماية اللاجئين.[51]
3. الاستيطان الذاتي (Self-settlement): عند قطع الحدود يلجأ اللاجئون إلى القرى والبلدات الحدودية او مناطق حضرية قريبة من بلدهم، حيث يستقرون في أي بيوت متاحة في القرية بالاتفاق بين اللاجئين والسكان المحليين؛ غالباً ينشط اللاجئون في سوق العمل في المجتمع المستضيف مع ان ذلك قد يسبب لهم الكثير من المشاكل وخاصة انهم لا يتمتعون بالحماية اللازمة من قبل المفوضية او من الدولة المستضيفة.[52]

تطرح المفوضية العديد من التصاميم للمساكن داخل مخيمات اللاجئين التي تراعي العديد من الأمور المتعلقة بالحفاظ على البيئة والحفاظ على امن وسلامة اللاجئين القاطنين في هذه المخيمات وتراعي ايضاً سهولة تقديم أي من المهمات التي تقوم بها المفوضية والتي سبق وتم ذكرها.

---

[50] Ibid,7.

[51] Ibid,8.

[52] SHELTER PROJECTS 2017-2018

إن اول التصاميم التي تطرحها المفوضية هي التصميم العالمي (Global Shelter Designs): يتكون هذا التصميم من العديد من أنواع المساكن من بينها خيمة عائلية (UNCHR family tent) تبلغ مساحة الخيمة العائلية 23 مترا مربعا، يتم تدعيم الخيمة من الخارج بثلاثة أعمدة منتصبة وحبال، ويوجد أعمدة لتدعيم باب الخيمة، وذلك لضمان استقرار الخيمة؛ أما السطح الخارجي للخيمة وقماشها الداخلي فهو مصنوع من مزيج القطن والبوليستر، تستخدم هذه الخيمة لمدة سنة واحدة ع الأقل دون أن تشكل ضررا على قاطنيها خاصة في المناطق معتدلة المناخ؛ يمكن ايضاً تطوير هذه الخيمة لتتناسب مع فصل الشتاء وذلك من خلال الاغطية الشتوية والحصيرة العازلة والموقد وكل هذه المواد مقاومة للاشتعال.[53]

اما النوع الثاني من الخيم فهي خيمة المفوضية (UNHCR FRAMED TENT) وتعد هذه الخيمة مناسبة لأسرة مكونة من 5 أشخاص ، وهي أثقل وأغلى ثمنا مقارنةً بالخيمة العائلية، وهي مخصصة للحالات التي لا تكون فيها الخيمة العائلية العادية هي الحل المناسب، وتعتبر مثالية لاستخدامها في المناطق الحضرية. توفر هذه الخيمة حجمًا داخليًا أكبر، مقارنةً بالخيمة العائلية العادية. ومع ذلك ، لضمان مقاومة جيدة للرياح ، يجب تثبيت الخيمة بشكل آمن على الأرض بحبال الرجل والأوتاد المقدمة. أما السطح الخارجي للخيمة وقماشها الداخلي فهو مصنوع من مزيج القطن والبوليستر، تتمتع الخيمة بعمر لا يقل عن سنة واحدة ، في المناخات المعتدلة. يمكن ايضاً تطوير هذه الخيمة لتتناسب مع فصل الشتاء وذلك من خلال الاغطية الشتوية والحصيرة العازلة والموقد وكل هذه المواد مقاومة للاشتعال.[54]

---

[53]SHELTER DESIGN CATALOGUE,2016,11.

[54] Ibid,14

اما النوع الأخير فهو وحدة السكن للاجئين(REFUGEE HOUSING UNIT): تتكون وحدة السكن للاجئين من العديد من العناصر الأساسية، بما في ذلك إطار فولاذي خفيف الوزن وألواح السقف والجدران والأبواب والنوافذ وأغطية الأرضيات ونظام الطاقة الشمسية (مصباح وشاحن الهاتف) ونظام تثبيت مبتكر. تتمتع وحدة السكن للاجئين بعمر لا يقل عن ثلاث سنوات.[55]

وبعد التصميم العالمي يأتي ثاني التصاميم التي تطرحها المفوضية وهو تصميم المأوى في حالة الطوارئ (EMERGENCY SHELTER DESIGNS): يتكون هذا التصميم من العديد من أنواع المساكن من بينها الاكواخ الخشبية (WOODEN GABLE FRAME SHELTER) التي تبنى من الاخشاب والحشائش والطين بمساحة 12 مترت مربعا، ويصلح للعيش من مدة سنة إلى خمس سنوات. وتجدر الإشارة الى أنه قد تم العمل بهذا النموذج في جنوب السودان بسبب وفرة الغابات والحشائش وتأقلم اللاجئون للعيش في الاكواخ بسرعة، ومن الممكن تطوير الاكواخ بسهولة وبتكلفة قليلة كون الاعتماد على الهيكل الخشبي من أية اخشاب متوفرة في المكان ويمكن تدعيم واجهات المبنى بدلاً من الحشائش حيث يمكن استخدام القماش المدعم بالقطن والبوليستر كما هو مستخدم في الخيم؛ ويمكن أيضا تدعيم واجهات الكوخ بالطين والحشائش.[56]

اما الشكل الثاني من تصميم المأوى في حالات الطوارئ فهو خيمة (TENT SHELTER): تم تصميم هذا المأوى استجابة للظروف الطارئة الناتجة عن التغييرات المناخية القاسية كما في شمال أفغانستان حيث تتألف هذه الخيام من هياكل من الخيزران مثبتة بالأرض ومغطاة

---

[55] Unhcr, https://www.unhcr.org/refugee-housing-unit.html

[56]SHELTER DESIGN CATALOGUE,23.

بواجهات بلاستيكية ويتم توفير منطقة معيشة اساسية مغطاة بخيمة المفوضية العائلية، وتسمح هذه المساحة بالقيام بالعديد من الأمور الحياتية اليومية في امان، ويمكن إعادة تفكيك هذه الخيمة واستخدامها اكثر من مرة وايضاً يمكن تطوير المبنى بسهولة من خلال إضافة الطوب وتدعيم الهياكل.[57]

ثالث تصميم من التصاميم التي تطرحها المفوضية هو تصميم المأوى الانتقالي (TRANSITIONAL SHELTER DESIGNS): من اهم الأمثلة على هذا التصميم هو التصميم المستخدم في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن ويطلق عليه اسم (T-Shelter) وهي عبارة عن هياكل فولاذية متشابكة ومصممة لزيادة الخصوصية والحماية ضد الظروف المناخية القاسية؛ هناك امثلة متعددة على هذا التصميم وذلك تبعا للظروف المناخية في كل منطقة.[58]

رابع تصميم من التصاميم التي تطرحها المفوضية هو تصميم المأوى الأكثر مقاومة لظروف الخارجية (DURABLE SHELTER DESIGNS): من أهم الأمثلة على هذا التصميم هو تصميم الغرفة الواحدة (ONE ROOM SHELTER)، يتم بناء هذه الغرفة من خلال أساس ثابت في الأرض وطوب وخرسانة قوية، مساحة الغرفة 25 مترا مربعا، يتم عمل وحدة صحية ومطبخ منفصلين عن الغرفة؛ حيث نفذ هذا التصميم في باكستان على اثر الفيضانات بسبب الامطار الموسمية.[59]

---

[57] Ibid,42

[58] Unhcr, https://emergency.unhcr.org/entry/254351/shelter-solutions

[59] Innovative Shelter Solutions through Research and Development, https://www.unhcr.org/en-ie/5638cc0b9.pdf

على الرغم من أن الصاميم الهندسية للوحدات السكنية للاجئين قد تطورت وتنوعت، لكن المخيم ما هو إلا مكان إقامة مؤقت حيث يتوفر الحد الأدنى من إعدادات البنية التحتية اللازمة نظرا لإضطرار المفوضية للتعاطي والإستجابة السريعة لحالة اللجوء الطارئة المستجدة، كما وأن توفير مكان لإقامة المخيم لا يتعلق بالمفوضية وحدها بل أيضا بالدول المضيفة التي تتدخل في إعداد التصميم الهندسي. وتجدر الإشارة الى ان بعض الخبراء يقدرون العمر الإفتراضي للمخيم بـ 17 عاما، حيث يبدأ تشكيل المخيم يالإستجابة للحالة الطارئة كما يتحول الى "قرية جديدة" مفترض أنها ستندمج بالحد الادنى مع المحيط العمراني، لكن ذلك لا يحدث في الغالب حيث يبقى المخيم وسطا بيئيا منفصلا عمرانيا واجتماعيا عن النسيج والنمط المعماري المحيط. [60]

عملت المفوضية منذ نشأتها مع الكثير من حالات اللجوء حول العالم وكانت بداية عملها مع اللجوء داخل القارة الاوروبية؛ حيث يعد اللجوء الهنغاري من اهم قصص نجاح المفوضية واضطلاعها بمهامها وادوارها التي سبق وتطرقت لها الباحثة.

1-4 قصة نجاح " المفوضية واللاجئين الهنغاريين":

في أكتوبر 1956 بدأت مظاهرات سلمية مناهضة للشيوعية قام بها طلاب الجامعات المجرية "الهنغارية"، حيث طالب المحتجون بالعديد من الإصلاحات وانسحاب القوات السوفيتية من المجر، لكن سرعان ما تم قمع هذه الاحتجاجات باستخدام الدبابات والأعيرة النارية ما نتج عنه وقوع جرحى وقتلى. كما وأدت هذه الأعمال إلى فرار حوالي 180000 مجري إلى النمسا

[60] بريت مور، " مستوطنات اللاجئين والتخطيط المناسب"، نشرة الهجرة القسرية، ع 55، ص5، 2017.

و20000 مجري إلى يوغسلافيا. وبفرار 200000 مجري ... بدأت معاناة اللاجئ الهنغاري.[61]

رحبت النمسا باستقبال 180000 لاجئا مجريا، لكنها اعربت عن قلقها إزاء قدرة النمسا على استيعاب هذا التدفق الكبير من اللاجئين لبلادها. وقام وزير داخلية النمسا بمناشدة كل من الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، حيث طلب المساعدة المالية للنمسا واعرب عن امله في ان ينقل اللاجئين المجريين إلى بلدان ثالثة.[62]

في ذات الوقت أرسلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نداءات للدول العشرين الأعضاء في اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للاجئين، حيث اكدت في هذه النداءات على ضرورة اظهار التضامن مع اللاجئين المجريين ودولة النمسا، من خلال تقديم مساعدات مالية لحكومة النمسا، ودعم نقل اللاجئين لبلد ثالث.[63]

على الرغم من انشغال الأمم المتحدة آنذاك في ازمة قناة السويس، الا انها دعت إلى عمل الترتيبات السريعة والفعالة لتقديم المساعدات الطارئة للاجئين المجريين، وذلك في 9 نوفمبر 1956، وفي وقت لاحق وبتاريخ 21 نوفمبر اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالضرورة الملحة لمساعدة اللاجئين الهنغاريين وإعادة توطينهم.[64]

---

[61] Amanda Cellini," The resettlement of Hungarian refugees in 1956",fmr 54, February 2017,6.

[62] Ibid,7.

[63] Marjoleine Zieck, *The 1956 Hungarian Refugee Emergency, an Early and Instructive Case of Resettlement,* AMSTERDAM LAW FORUM,vol5:2, 2013,51p.

[64] قرار الأمم المتحدة رقم 1129 (XI)، https://undocs.org/en/A/RES/1129(XI)

بدأت الدول بالاستجابة للمناشدات التي صدرت عن المفوضية والأمم المتحدة وأيضا عن حكومة النمسا، وبحلول 7 نوفمبر بدأت النمسا باستقبال المساعدات المالية والطبية وايضاً إعادة توطين اللاجئين الهنغاريين في العديد من الدول ومنها فرنسا وسويسرا وبلجيكا وغيرها من الدول، بحلول نهاية 1956 تم نقل 92950 لاجئا هنغاريا من النمسا وإعادة توطينهم في دول أخرى.[65]

تظافرت جهود المفوضية والنمسا من اجل رفع عدد الدول التي يتم إعادة توطين اللاجئين الهنغاريين فيها، وايضاً زيادة حصة الدولة من عدد اللاجئين الذين من المفترض إعادة توطينهم، وبذلك تم إعادة توطين 180000 لاجئا هنغاريا في 37 دولة.[66]

تعد تجربة المفوضية في إيجاد حل دائم اللاجئين الهنغاريين يتمثل بإعادة توطينهم في بلد ثالث من انجح واهم التجارب، وذلك لسرعة استجابة الدول لإظهار التضامن الدولي وحل مشكلة اللجوء الهنغاري الذي طلبته كل من المفوضية والأمم المتحدة، وايضاً مساعدة النمسا كوناه وقعها على عاتقها عبء استضافة عددا كبيرا من اللاجئين.

من وجهة نظر الباحثة فقد كان الدافع الرئيسي لمساعدة اللاجئين الهنغاريين هو مناهضة تأثير الاتحاد السوفياتي في العالم وبشكل خاص في أعقاب توسع نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفياتي وتكوّن المعسكر الاشتراكي كقطب عالمي وسعيه للتوسع بمفاهيمه الاشتراكية على نطاق العالم وانحسار الرأسمالية المؤقت، فجاءت انتفاضة

---

[65] The resettlement,8.

[66] Pastor, Peter. "The American Reception and Settlement of Hungarian Refugees in 1956–1957." Hungarian Cultural Studies. e-Journal of the American Hungarian Educators Association, Volume 9 (2016)

المجر فرصة للغرب كي يظهر "إنسانيته" مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف العالمية وأهمها حالة التوتر التي كانت قائمة بين الشرق والغرب إزاء قناة السويس وتأميمها والتهديدات بالعدوان الثلاثي على مصر آنذاك.

من هذا الدافع تحركت الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة اللاجئين الهنغاريين، وعملت على إعادة توطينهم لديها، بوصفهم ضحايا الاتحاد السوفيتي، وكان الهدف هو ابراز إنسانية مساعي الولايات المتحدة في حل مشكلة اللاجئين الهنغاريين وإبراز ما قامت به قوات الاتحاد السوفيتي من مجازر ضد الهنغاريين؛ كان اهم الخطط التي نفذها الرئيس الأمريكي أيزنهاور بعد انتخابه للمرة الثانية هو السعي لإظهار ما يسمى بـ " السلام الحقيقي" الذي وفقا لإيزنهاور يتأتى فقط من خلال ابعاد النفوذ الشيوعي عن المنطقة، وترجمة لذلك تم إعادة توطين 38000 لاجئ هنغاري في الولايات المتحدة الامريكية.[67]

بعد مضي 21 عاماً على حل مشكلة اللاجئين الهنغاريين، وقع على عاتق المفوضية مساعدة لاجئين جدد في العالم وهم الأفغان، حيث يعد اللاجئون الأفغان من اللاجئين الذين يتمتعون بخدمات المفوضية، فمنذ بداية اللجوء الأفغاني عام 1979 قامت المفوضية بتقديم المساعدات وتوفير الحماية والاحتياجات للاجئين في مناطق لجوئهم، وأيضاً طرح اقتراحات للحل الدائم إلا ان أزمة اللجوء الافغاني لم تنتهي بعد.

سوف تطرق الباحثة للجوء الافغاني متى بدأ وتسلسل موجات اللجوء، وايضاً ستقوم بتتبع دور المفوضية خلال المراحل المختلفة من اللجوء الافغاني.

---

[67] Pastor, Peter. "The American Reception and Settlement of Hungarian Refugees in 1956–1957." Hungarian Cultural Studies. e-Journal of the American Hungarian Educators Association, Volume 9. 200.

الفصل الثاني:

مراحل اللجوء والعودة الأفغانية في ظل وجود المفوضية

يتحدث هذا الفصل حول بداية اللجوء الافغاني وتتبع موجات اللجوء والعودة الافغانية، وايضاً تتبع دور المفوضية في كل مرحلة من مراحل اللجوء.

2-1 نبذة حول أفغانستان

2-2 مراحل اللجوء الافغاني

2-3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللاجئين الافغان.

2-1 نبذة حول أفغانستان

يعد المجتمع الأفغاني مجتمع بدو رحل متنوع عرقياً، يتشكل المجتمع الأفغاني من 15 مجموعة عرقية، منهم اربع مجموعات كبيرة وهم البشتون، والطاجيك، والاوزبيك، والهزارة، وهناك أقليات مكونة من التركمان والقرغيز، والبلوتشي، والنورستان، والعرب، وباميري، وجوجار، وبراهوي، وقيزي لباش، وايماك، وباشاي.[68]

يشكل البشتون 60% من الشعب الأفغاني حيث تقطن أغلب قبائل البشتون في الشرق وجنوبي الشرق من أفغانستان، ويتكلمون لغة البشتو؛ اما المجموعة العرقية الأصغر حجماً من البشتون هي الطاجيك تتشكل من 31% من الشعب الأفغاني ويتكلمون الفارسية، ثم تليهما الاوزبيك حيث تكون ما نسبته 4% من الشعب الافغاني ويقطنون السهول الشمالية من أفغانستان؛ اما الهزارة فتشكل ما نسبته 3% من الشعب الأفغاني ويقطنون وسط أفغانستان؛ اما الـ 2% المتبقية من الشعب الأفغاني فهي موزعة على الاقليات العرقية الاخرى.[69]

بعد استقلال باكستان عام 1947، ابدى الافغانيون اهتماماً كبيراً بمصير قبائل البشتون التي تعيش على الجانب الشرقي من خط الحدود وداخل الاراضي الباكستانية ونشأ بين الدولتين خلاف بشأن إقامة البشتو المستقلة او اقليم بشتونستان الذي يقع بين حدود أفغانستان ونهر السند ويحده من الشمال مقاطعة شتراك في باكستان ويصل إلى البحر العربي جنوباً وتبلغ مساحته (190 الف ميل مربع) وعدد سكانه سبعة ملايين نسمة؛ ادى النزاع على هذه المنطقة

---

[68] Cia world factbook,2018, https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/geos/af.html

[69] صلاح عبود العامري، *تاريخ أفغانستان وتطورها السياسي*).القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011) 30-32.

إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فألقت هذه المشكلة ظلالاً ثقيلة على العلاقات بين أفغانستان وباكستان وانعكست سلبياً على وضع القبائل الداخلي فيهما. [70]

خلال خمسينيات القرن العشرين، بدأ الروس يستثمرون في أفغانستان من خلال بناء السدود والطرق والمطارات والمدارس وتأسيس نظم الري، بالإضافة إلى التنقيب عن موارد البلاد الطبيعية، ولأن هذا الاستثمار كان جزءا من التنافس بين القوى الكبرى حينها، فقد سارع الامريكيون للاستثمار في أفغانستان، ففيما كانت مساعدات الروس تنحصر أكثر في شمال الهندوكوش كان الأمريكيون يركزون جهودهم في الجنوب؛ وكان مشروعهم الرئيسي هو إعادة إحياء نهر هلمند عن طريق إقامة بعض السدود وتأسيس نظم الري، وكذلك قاموا بإنشاء مطار كبير في قندهار واصبح قاعدة لوجستية للقوات الامريكية في أفغانستان عام 2001.[71]

بعد أن أطيح بالملك ظاهر شاه، من خلال انقلاب نفذه ابن عمه محمد داود؛ لكن سرعان ما قامت المعارضة لحكومة داود بالانقلاب في عام 1978 من قبل الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان[72].

في الثاني عشر من كانون الاول 1979، اجتمع زعيم الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجينيف بمجموعة من مستشاريه في الكرملين، ورغم اعتراض الكثيرين من الجنرالات، صمم القادة السياسيون على ارسال الجيش الاحمر إلى افغانستان، وكانوا يأملون في ان تسير الامور بسهولة ويسر كما حدث معهم سابقاً في المجر عام 1956، وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968.

---

[70] تانر .*أفغانستان التاريخ العسكري، 277.*

[71] المرجع السابق، 222.

[72] Katie kuschminder & manoj dora,*migration in afghanistan: history, current trends and future prospects*,(maastricht graduate school of governance,dec 2009

جاء بيان بريجينيف الذي ينادي بأن يتولى الجيش الاحمر الدفاع عن جميع الرفاق الشيوعيين قد دخل حيز التنفيذ. [73]

استمر العزو السوفياتي لأفغانستان عدة سنوات، حيث قوبلت الغارات والهجمات السوفياتية بتصدي من الافغان الذين تركز هدفهم حول طرد السوفيت من أفغانستان؛ في عام 1986 تولت الامم المتحدة رعاية مباحثات سلام في جينيف، عرض السوفييت خلالها جدولاً زمنياً للانسحاب خلال اربع سنوات.[74]

امدت الولايات المتحدة الأمريكية المجاهدين الافغان بالمدافع، ونجح المجاهدون الافغان في استخدامها لإسقاط الطائرات السوفيتية؛ خلال عام 1987 بدأت القوات السوفيتية بالانسحاب التدريجي إلى ان انسحبت اخر القوات عام1989.[75]

بعد الخروج السوفياتي من أفغانستان قام المجاهدون بالإطاحة بالحكومة القائمة (حكومة نجيب الله)، ودخلت البلاد في حرب أهلية بين عامي 1992–1996؛ أصبحت أفغانستان مقسمة إلى اقطاعيات قبلية يسيطر عليها القادة المسلحون، كان الافغان يعيشون في حالة من الخوف المستمر من الاعتداء الجسدي والجنسي؛ وخلال هذا الوقت ظهرت طالبان، مدعية أن أفغانستان يجب أن تحكمها الشريعة الاسلامية؛ حيث تلقت طالبان الدعم والتمويل من السعودية والعرب في السعي إلى انشاء دولة تشكل نموذجا إسلاميا نقيا، بحلول عام 1998 استولت

---

[73] العامري، *تاريخ افغانستان*، 125

[74] شفيق شقير .*الازمة الافغانية*. لبنان: مجلة شؤون الاوسط، عدد 105 (2002).169–180

[75] علي رضا ابادى .*أفغانستان في التاريخ المعاصر* .(القاهرة: مجلس الاعلى للثقافة، 2007)

طالبان على أغلبية البلاد وأنشئت إمارة أفغانستان الإسلامية وحظين باعتراف كل من باكستان والسعودية والامارات العربية المتحدة.[76]

بعد تفجيرات 11 سبتمبر/ 2001، قادت الولايات المتحدة قوات التحالف لغزو أفغانستان، وفي غضون أشهر استولت القوات العسكرية على أفغانستان وأعلنت سقوط طالبان؛ وفي اواخر 2001، أنشئت إدارة مؤقتة بقيادة الأمم المتحدة في أفغانستان بموجب اتفاق بون؛ وقد وضع اتفاق بون دستوراً جديداً وأول انتخابات ديمقراطية في عام 2004. لكن في عام 2005 بدأت حركة طالبان في استعادة القوة في أفغانستان مما زاد من انعدام الامن والفقر في أفغانستان على الرغم من الجهود الانمائية لإعادة إعمار أفغانستان.[77]

بعد اجمال هذه الاحداث التاريخية التي حصلت لأفغانستان والتي كانت السبب في ظهور اللاجئين الافغان، لابد للباحثة من تقسيم موجات اللجوء التي شهدتها أفغانستان.

2-2 مراحل اللجوء الافغاني

وفقا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين فان تعريف "اللاجئ" هو كل من وجد "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع

---

[76] Katie kuschminder & manoj dora, *migration in afghanistan*,5

[77] اسكندر وولف .*تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ظهور مذهب باول*، *http://www.airpower.maxwell.af.mil/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_03_Wolf.pd*

أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف." وهذا التعريف سوف تعتمده الباحثة في تعريفها " للجوء واللاجئ".

شهدت أفغانستان ثلاث موجات رئيسية من اللجوء يمكن تقسيم الموجات كما يلي:

2-2-1 الموجة الاولى: مرحلة الغزو السوفيتي 1979

كانت أول موجة كبيرة للجوء الأفغاني من أفغانستان بسبب الغزو السوفياتي في عام 1979. في السنوات العشر التي تلت ذلك، قاتل الأفغان ضد القوات السوفياتية مما تسبب في تدفقات لجوء واسعة النطاق طيلة العقد. وكانت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية هي بلدان المقصد الرئيسية لهؤلاء اللاجئين الأفغان بسبب قربهم الجغرافي وكذلك أوجه التشابه في اللغة والثقافة والدين. وقد إلتجأ معظم اللاجئين الى المناطق الريفية وحاولوا الفرار من القصف والقتال. وبين عامي 1979 و1989، عبر نحو 2.6 مليون أفغاني الحدود إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي ذلك الوقت، رحبت الحكومة الإيرانية بجيرانها الأفغان وسلمت "بطاقات زرقاء" توفر للاجئين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والغذاء. كما تم منحهم الإذن بالاشتراك في عمل منخفض الأجر. ومن بين الأفغان البالغ عددهم 2.6 مليون أفغان الذين جاءوا إلى جمهورية إيران الإسلامية خلال الغزو السوفياتي، كان 5 إلى 10 في المائة فقط يعيشون في مخيمات اللاجئين، في حين استقر معظمهم في المناطق الريفية والحضرية في الجزء الشرقي من البلد.[78]

[78] International Organization for Migration, Afghanistan Migration Profile,2014,30

كما أدى الغزو السوفيتي في عام 1979 إلى حركة جماهيرية من الأفغان عبر الحدود إلى باكستان. حيث عبر أكثر من 1.5 مليون أفغاني الحدود بين عامي 1979 و1980. ويمكن تفسير الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذي لجاوا الى باكستان بالعلاقات القوية عبر الحدود بين القبائل البشتونية في جنوب وشرق أفغانستان التي فرت إلى أقربائها عبر الحدود الباكستانية. وكان معظم الأفغان في هذه المناطق من السنة، كما كانت نسبة كبيرة من السكان الباكستانيين عبر الحدود من السنة ايضا، بالإضافة الى بعض الشيعة والهزارا الذين عبروا الحدود إلى المدن الباكستانية مع عدد كبير من السكان الشيعة عبر الطرق التي استخدمها العمال المهاجرون لعقود. فبين عامي 1981 و 1985، إشتدت الحرب في أفغانستان وأدت إلى فرار الكثيرين من البلد إلى باكستان.[79]

وعلى النقيض من جمهورية إيران الإسلامية، يعيش معظم الأفغان في باكستان في مخيمات للاجئين على طول الحدود الباكستانية – الأفغانية. خلال هذا الوقت استخدمت الأحزاب الإسلامية المتطرفة هذه المعسكرات كأساس للعمل ضد القوات السوفياتية. وكانت هذه المخيمات أيضا السبب في أن حكومة باكستان تلقت مساعدات إنسانية عالية نسبيا من جانب المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، التي أرادت أن تضعف الموقف السوفيتي وأن تنشئ حكومة إسلامية في كابول يمكن السيطرة عليها. في عام 1989 انسحب السوفييت من أفغانستان، وأعقب ذلك تكثيف نشاط المجاهدين وموجة أخرى من اللجوء من أفغانستان إلى باكستان. ونتيجة لذلك، في عام 1990، نزح أكثر من 6 ملايين

[79] Alessandro Monsutti (2008), *AFGHAN MIGRATORY STRATEGIES AND THE THREE SOLUTIONS TO THE REFUGEE PROBLEM,* refugee survey quarterly,27(1),4.

أفغاني تحت وطأة القصف والقتال، ولا سيما في المناطق الريفية. وكان الأفغان أكبر مجموعة من المشردين في جميع أنحاء العالم في ذلك الوقت، الذين يمثلون تقريبا نصف مجموع السكان الذين يدخلون في نطاق إهتمام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.[80]

2-2-2 الموجة الثانية: في عهد نظام طالبان

أدى انتصار المجاهدين في عام 1992 إلى موجة اللجوء الثانية من أفغانستان. وفي هذا الوقت، هربت بشكل أساسي الطبقة الوسطى والمثقفين من المناطق الحضرية من أفغانستان إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وعلى النقيض من اللجوء الأول، لم تعد حكومات باكستان وجمهورية إيران الإسلامية موضع ترحيب لإستقبال الأفغان. كما أن أفغانستان لم تحظ باهتمام كبير من المجتمع الدولي، مما تسبب في انخفاض كبير في الدعم المالي للاجئين الأفغان في باكستان. وفي عام 1990، أنشئ أول برنامج للإعادة الطوعية إلى الوطن من باكستان.[81] بينما بدأت جمهورية إيران الإسلامية أول برنامج للإعادة إلى الوطن في عام 1992 بموجب اتفاق ثلاثي الأطراف بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ عام 1993 فصاعدا، منحت حكومة جمهورية إيران الإسلامية اللاجئين الأفغان الذين وصلوا حديثا بطاقة تسجيل مؤقتة، حيث جرى التنمر عليهم ووصفهم بـ "باناهانديغان" وتحمل دلالة سلبية وتم منحهم وضع أقل بكثير مما كان عليه الحال بالنسبة للاجئين من موجة

---

[80] Alessandro Monsutti (2006), Afghan Transnational Networks: Looking Beyond Repatriation, afghan research and evaluation unit.

[81] International Organization for Migration, Afghanistan Migration Profile,2014,25

اللجوء الأولى في عام 1979. وتجدر الإشارة الى أنه ما بين عامي 1992 و 1995 فقد عاد أكثر من 1.3 مليون أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان طوعا، حيث بلغ صافي عدد اللاجئين العائدين ما نسبته " 44.4 لكل 1000 شخص" بين عامي 1990 و 1995.[82]

ومع ظهور نظام طالبان القمعي منذ عام 1994 فصاعدا، تجددت عملية اللجوء للأفغان إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان مرة أخرى واستمرت حتى عام 2000. وبين عامي 1991 و2000، فر أكثر من 300 000 لاجئ أفغاني إلى باكستان وفي الوقت نفسه غيرت المفوضية سياستها في باكستان حيث أوقفت تقديم المعونة الغذائية للاجئين الأفغان، مما دفع العديد من اللاجئين للتوجه الى سوق العمل للبحث عن عمل. وفي عام 1995 أغلقت جمهورية إيران الإسلامية حدودها مع أفغانستان، التي تحكمها حركة طالبان. وأصدرت جمهورية إيران الإسلامية وثائق سفر (*Laissez-passer*) للأفغان، مما سمح لهم فقط بالسفر ولمرة واحدة إلى خارج البلد وعدم العودة اليها. كما توقفت الحكومة الإيرانية عن توفير التعليم والرعاية الصحية للاجئين الأفغان وتم ترحيل 190 ألف أفغاني (غير مسجلين) بين عامي 1998 و 1999.[83]

---

[82] Alessandro Monsutti (2004), Cooperation, Remittances, and Kinship among the Hazaras. Iranian Studies 37(2), 220

[83] International Organization for Migration, Afghanistan Migration Profile,2014,35

2-2-3 موجة الهجرة الثالثة: العودة وهجرات متتالية

في اذار عام 2002، بدأت المفوضية برنامجها للعودة الطوعية بمساعدة اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وبحلول نهاية عام 2002، عاد أكثر من 1.5 مليون شخص من باكستان وأكثر من 000 250 شخص من جمهورية إيران الإسلامية. ومن بين هؤلاء، كان عدد العائدين إلى المناطق الحضرية (كابول وجلال آباد وقندوز) أعلى بكثير مما كان متوقعاً. غير أن العدد الرسمي للعائدين يتمتع بسلطة تفسيرية محدودة، لأنه لا يشير إلا إلى أولئك الذين تلقوا المساعدة من المفوضية (المنحة النقدية لتغطية تكاليف النقل). وقد أسفر تقديم هذه المساعدة إلى العائدين، عن قيام عدد غير معروف من اللاجئين بإتباع نهج "دائرة اللجوء" حيث يشتركون ظاهريا في العودة إلى الوطن ثم يعودون مجددا إلى بلد اللجوء بعد أن يتلقوا المنحة النقدية المقدمة. وكان هذا الأمر سائدا بوجه خاص بين العائدين من باكستان، الذين كان للعديد منهم مسافات قصيرة نسبيا للسفر إلى أفغانستان. وعلاوة على ذلك، كانت المقاطعات الشرقية والوسطى في نانغارهار وكابول وجهة 60% من الذين تم توثيق عودتهم بحلول نهاية آب، على الرغم من أن كثيرا من العائدين إلى هاتين المقاطعتين قد يكونوا في الواقع مهاجرين موسميين لا يعتزمون البقاء في أفغانستان ما بعد الصيف. ونتيجة لذلك، قد يكون الرقم الحقيقي للعائدين أقل بكثير مما سجلته المفوضية رسميا.[84]

[84]Katie Kuschminder& Manoj Dora, Migration in Afghanistan,11.

وبين عامي 2002 و2005، وجدت أفغانستان نفسها أمام موجة كبيرة غير متوقعة من الإعادة إلى الوطن. وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد 2.7 مليون لاجئ من باكستان وأكثر من 800 ألف لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية. وخلال الفترة نفسها (2002–2005)، بلغ عدد حالات العودة التلقائية 000 300 شخص تقريبا من باكستان وحوالي 000 570 شخص من جمهورية إيران الإسلامية. ويظهر هذا المستوى من الإعادة إلى الوطن درجة درجة من ثقة اللاجيء بالوضع الراهن، ولكنه يعكس أيضا التوقعات الناشئة عن تعهدات المانحين بإعادة بناء البلد وتدهور الأحوال المعيشية في أماكن اللجوء.[85]

على الرغم من كبر عدد اللاجئين الافغان العائدين إلى ديارهم خلال الفترة 2002–2005، الا أنه هناك شكوكا حول استدامة عودة اللاجئين الافغان وذلك بفعل وجود شبكات اجتماعية أنشئت بين أفغانستان وكل من باكستان وجمهورية ايران الاسلامية؛ بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها العائدون في افغانستان والمتعلقة بصعوبة اندماجهم بالمجتمع الحالي لأفغانستان، وعدم حصولهم على فرص للعمل وايضاً صعوبة حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية؛ هذه الاسباب جعلت العودة الطوعية للاجئين محددة بفترة زمنية، حيث انخفض عدد العائدين إلى افغانستان بعد عام 2005 وازداد عدد المهاجرين من العائدين الافغان.[86]

مع بدء موجات العودة، كان لابد من التركيز على عدم وجود عوامل تحفيزية لهؤلاء اللاجئين، من أجل خلق رغبة لديهم بالعودة. نتيجة للأسباب التالية:

1. عدم توفر الشبكات الاجتماعية في الدول المستقبلة.

---

[85] Alessandro Monsutti (2004),230

[86] International Organization for Migration, Afghanistan Migration Profile,2014,40

2. انعدام الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي والسياسي.

3. سوء الظروف المعيشية لهؤلاء اللاجئين بسبب خسارتهم لكل ما يمتلكونه خلال الحرب.[87]

ان اللاجئين الافغان الذين ولدوا وعاشوا في جمهورية إيران الاسلامية وباكستان لأكثر من 20 عاماً، حيث يشكل قرار العودة إلى وطنهم مشروعاً رئيسياً لديهم، كانوا بالأساس ينشدون الإرتكاز عند عودتهم على أقاربهم وشبكاتهم الاجتماعية الأخرى من أجل إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، لكنهم إصطدموا بحقيقة أن أن العديد من الأسر الفقيرة التي ينتمون إليها لا تملك الموارد الاقتصادية وتعتمد على المساعدة التي تقدمها المنظمات المحلية والدولية لهم وخاصة يتعلق بخدمات المياه والمأوى وبالتالي لا تستطيع هذه العلائلات مساعدتهم.[88]

2-3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللاجئين الافغان.

لقد ظهر أول مرة موضوع اللاجئين الأفغان على أجندة المفوضية في العام 1975، عندما قام الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كورت فالدهايم بالاتصال بالحكومة الباكستانية عندما حصلت الهجرة البنغالية الباكستانية الى أفغانستان عندما قام الرئيس الأفغاني بإشعار الأمم المتحدة بصددها حيث رد رئيس الوزراء الباكستاني آنذاك ذو الفقار علي بوتو برسالة للتأكيد على وجود هجرة معاكسة من أفغانستان الى باكستان.[89]

---

[87] ibid

[88] Ibid,35

[89] UNHCRA, Folio 1: "United Nations NV/409 of Zulfikar Ali Bhutto, Prime Minister of Pakistan, to UN Secretary-General (SG) Kurt Waldheim," 23 January 1979, Fonds 11 Series 2, 100.AFG.PAK [Vol. 1] 1975

بدأ التاريخ يسجل حالات لجوء أفغانيين الى الدول المجاورة في أعقاب الانقلاب الذي قاده نور الدين محمد تراكي في نيسان 1978 ذلك الانقلاب الذي كان يهدف الى تحويل أفغانستان الى بلد شيوعي، وقد زاد عدد اللاجئين الأفغان في أعقاب التدخل السوفياتي في كانون أول عام 1979. لقد سعت الحكومة آنذاك الى اعادة اللاجئين بدلا من البحث عن الأسباب التي أدت الى اللجوء. وقد سجل تاريخ المفوضية أنه في السابع عشر من كانون أول لعام 1979 عقد لقاء ما بين الرئيس الأفغاني حفيظ الله أمين ومندوب المفوضية في أفغانستان حيث جرى الطلب رسميا بالمساعدة على وتشجيع عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم وقدمت الحكومة ضمانات بالعفو العام الشامل ومنح أراضي للعائدين، لكن المفوضية قد رفضت هذا الاقتراح منطلقة من أنها بذلك تكون قد ساهمت في عدم تقديم المساعدة للاجئين.[90]

سعت المفوضية الى التقيد بميثاق عام 1951 في تأدية مهامها وبشكل خاص اجراء لقاءات منفردة مع كل لاجئ لفحص اذا ما كان لجوءه جراء النزاع أم لأغراض اقتصادية بحته، ونظرا لكثرة عدد اللاجئين فقد تعذر على المفوضية اجراء المقابلات الشخصية لذلك ووردت رسالة من المفوضية الى مكتبها الميداني على الحدود الأفغانية مطلع العام 1981 تفترض أن كل أفغاني

[90]12 “[U]nations” meaning United Nations. UNHCRA, Folio 229: “Note of Evlogui Bonev, United Nations Development Programme (UNDP) Resident Representative in Kabul, to SG Waldhiem, High Commissioner for Refugees (HC) Poul Hartling, and others”, 18 December 1979, Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 6]

1979-82, p. 2.

غادر أفغانستان لاجئاً هو وفقا للمفوضية لاجئ بموجب أنظمة المفوضية الى أن يتبين عكس ذلك.[91]

ووفقا للمفوضية فقد سعت الى اقامة معسكرات للاجئين الأفغان في باكستان بشكل رئيسي بعيدا عن الحدود مع أفغانستان خوفاً من غارات الطائرات الأفغانية على معسكرات اللاجئين من خلال اختراق المجال الجوي بين البلدين.[92]

وتجدر الاشارة الى أن المفوضية أطلقت مصطلح " تقرير منح الأغطية" (Blanket Determination) لتحديد اللاجئين فمن يمنح الأغطية يعتبر لاجئ ويتمتع بهذه الصفة من قبل المفوضية خاصة وبعد بروز ظاهرة السفر الى باكستان من أفغانستان للعلاج ومحاولة هؤلاء غير اللاجئين الحصول على صفة لاجئ من المفوضية. وذلك كي يتم تغطية تكاليف علاجهم. وبالعودة الى أزمة اللاجئين الأفغان أبلغت الحكومة الباكستانية المفوضية في العاشر من نيسان 1978 أن حوالي 80 الف أفغاني قد فرّوا من النظام الشيوعي واستقروا للإقامة في باكستان ومع نهاية ذات العام ارتفع العدد الى 400 الف أفغاني.[93]

---

[91] 15 UNHCRA, "Cable from UNHCR Geneva to MM/MS Bari, Carpenter, Jackson, Jahn, Meijer, Krens, Makhouly, Sampatkumar, Willday", 2 January 1981, Fonds 11 Series 2, 600.INS 1974-84

[92] Protection from events including cross-border helicopter raids. Notes of UNHCR policy to move refugee villages away from the border include: UNHCRA, Folio 257: "Memo of Gerald Walzer, Chief of Mission for the UNHCR in Islamabad, to the UNHCR in Geneva, entitled "Protection of Afghan Refugees in Pakistan", 16 May 1984, Fonds 11 Series 2, 600.PAK [Vol. 5] 1984; UNHCRA, Folio 278.

[93] UNHCRA, "Report on Protection Activities in Baluchistan, 1986", undated, Fonds 11 Series 3, 600.PAK [Binder A] paras. 2.12, 5.19, 5.25.

ومع تزايد عدد الأفغان الفارين الى باكستان، اختبأ بين اللاجئين من عارض الحكومة الأفغانية وعرفوا بالمجاهدين، فكان من الصعب على المفوضية أن تفرز اللاجئ الحقيقي عن المجاهدين المسلحين المقاتلين بالتالي تحتم على المفوضية التعامل مع هذه الاشكالية بما يوفر الحماية للجميع وبشكل أساسي اللاجئين. وقد أثار هذا حفيظة الاتحاد السوفياتي الذي اتهم المفوضية والأمم المتحدة بتوفير الدعم للمجاهدين الأفغان كما كتبت الصحف الروسية " برافدا" و " ازفيستيا" بالقول أن معسكرات اللاجئين الأفغان في الباكستان قد استخدمت كقواعد لتنفيذ عمليات عدائية ضد أفغانستان.[94]

برزت اشكالية منبعها أن باكستان لم تكن قد وقعت معاهدة عام 1951 ولا البرتوكول الخاص بها لعام 1967 وبالتالي فهي لا تعترف بالتعريف الذي تعتمده المفوضية لمن هو لاجئ وبالتالي لا يوجد لباكستان – آنذاك – أي صفة تلزمها بمساعدة اللاجئين كما وليس بينها وبين المفوضية أية علاقة تعاقدية، ونتج عن ذلك أنه وفي الاراضي الباكستانية فقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) العمل مع اللاجئين الأفغان قبل المفوضية، واعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي نفسه كحاضنة للمفوضية في عملها مع اللاجئين الأفغان. لقد نفذ برنامج الأمم

[94] R. Schöch, Afghan Refugees in Pakistan during the 1980s: Cold War Politics and Registration Practice, New Issues in Refugee Research Research Paper No.157, UNHCR, Geneva, Switzerland, June 2008, 12, available at: http://www.unhcr.org/4868daad2.html

المتحدة الانمائي بداية اللجوء الأفغاني الأول برنامج مساعدة واسع النطاق في غياب المفوضية الفعلي.[95]

بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فان اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي (ICRC) كانت الجهة الرسمية المتعاقدة مع الحكومة الباكستانية لإصدار بطاقات (وثائق) سفر للاجئين الأفغان، ما جعل رئاسة المفوضية تتخذ قرارا بعدم التدخل في مسألة منح وثائق سفر وترك المسألة للصليب الأحمر. وبالتالي لا تستطيع المفوضية أو برنامج الأمم المتحدة الادعاء بأي حال من الأحوال أنهما قد قدما أي مساعدة في مسألة اصدار وثائق سفر للاجئين الأفغان.[96]

لم يدم ذلك طويلا فقد طلبت الباكستان في العاشر من نيسان 1979 من المفوضية وبشكل رسمي تقديم مساعداتها وخبراتها ما دعا المفوضية الى اعتماد ميزانية طارئة لهذه الغاية بمقدار مائتي الف دولار وذلك في آب 1979.[97]

---

[95]UNHCRA, Folio 22: "Letter of Hans-Cristof von Sponeck, UNDP Deputy Resident Representative in Islamabad, to F.L. Pijnacker Hordijk, Chief of the UNHCR Asia Regional Section in Geneva", 7 December
,1978Fonds 11 Series 2, 640.PAK 1974-84.

[96] UNHCRA, Folio 60: "Letter of F.L. Pijnacker-Hordijk, Chief of the UNHCR Asia Regional Section in Geneva, to Hans-Cristof von Sponeck, UNDP Deputy Resident Representative in Islamabad", 12 March
,1979Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 1] 1975-79, pp. 1-2.

[97] UNHCRA, Folio 69: "Note for the file recounting the visit of Jamsheed K.A. Marker, Permanent
Representative of Pakistan to the UN Office at Geneva, to the UNHCR on 6 April 1979", 10 April 1979,
Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 2] 1979, p. 1.

في الثامن عشر من تشرين الأول من العام 1979 افتتحت المفوضية مقرا لها في باكستان في مدينة اسلام أباد، وباشرت في افتتاح فروعا ممتدة لها عام 1980 في بيشاور وجويتا لمراقبة تنفيذ برامجها الاغاثية. ونظريا، فان ايران كانت ترى نفسها الشريك الأقرب من باكستان الى المفوضية، فقد وقع شاه ايران في الثامن والعشرين من أيلول عام 1976 معاهدة عام 1951 وبروتكول عام 1967 ما يعني انشاء علاقة رسمية مباشرة مع المفوضية قبل أن تنشأ ازمة اللاجئين الأفغان.[98]

ووفقا للمفوضية فان أول ظهور لسجلات اللاجئين الأفغان في ايران قد ظهرت عام 1979،[99] حيث اعلنت ايران قدرتها على استيعاب اللاجئين،[100] لكن مع نهاية صيف عام 1980 بدأ يصل الى المفوضية أن ايران تسعى لاعتبارات دينية اسلامية الى مساعدة فقط اللاجئين الأفغان المسلمين،[101] ولكن رسميا، فانه في مطلع كانون الأول من العام 1980

[98] UNHCRA, Folio 3: "Letter of Frank L. Kellogg, Special Assistant to the Secretary for Refugee and Migration Affairs (USA), to HC Prince Sadruddin Aga Khan", 2 January 1975, Fonds 11 Series 2, 671.1 IRN 1971-78

[99] UNHCRA, Folio 42: "Cable from the UNHCR in New York to the UNHCR in Geneva", 22 February 1979 ,Fonds 11 Series 2, 600.IRN [Vol. 1] 1971-79.

[100] UNHCRA, Folio 18: "Memorandum of Leslie A. Goodyear, Acting Deputy Director of Assistance, to R. Yazgi, of the Regional Section for North Africa and the Middle East", 28 January 1980, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

[101]Treated it in Islamic context and said they discussing it bilaterally with Pakistan." UNHCRA, Folio 29: "Cable of the UNHCR in New York to the UNHCR in Geneva", 1 August 1980, Fonds 11 Series 2,
100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

طلبت ايران من المفوضية المساعدة في قضية اللاجئين الأفغان،[102] وقد طلب المفوض السامية للمفوضية آنذاك باول هارتلينغ السماح من الحكومة الايرانية أن تنفذ المفوضية برنامج مسح شامل للاجئين الأفغان في ايران،[103] وقد نفذت المفوضية عملية المسح والتقييم على مرحلتين في آب وتشرين الأول من العام 1981،[104] وقد بدأ العمل الفعلي للمفوضية مع اللاجئين الأفغان في ايران في نيسان 1982 لكن تقديم المساعدة وبإقرار المفوضية كان بطيئاً للغاية.[105]

لقد قدمت المفوضية الى الحكومة الايرانية مسودة اتفاقية تتعلق بعمل المفوضية بين اللاجئين الأفغان في إيران بالاستناد الى المسح الشامل الذي نفذته، لكن لم يردها أي رد من الحكومة الايرانية ما فهم على أنه اشارة من الحكومة الايرانية لأن توقف المفوضية عملها، حيث أن المفوضية دون سماح الحكومة الايرانية لها لا تستطيع العمل على الاراضي الايرانية. أما السيد كريشان سينغ ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الاراضي الايرانية حتى عام 1983 فقد كان لديه تفسيراً أخراً بالقول إن مسودة الاتفاقية كانت لا تستطيع أن تقرها الحكومة الايرانية ما لم يقرها مجلس الشورى الايراني (البرلمان) الأمر غير الوارد حدوثه بسبب الأجواء

---

[102] UNHCRA, Folio 37: "Cable of Karim Khoda Panahi, Deputy Foreign Minister of Iran, relayed by Mr Yammin, UNDP Resident Representative in Teheran, to the UNHCR in Geneva", 9 December 1980, Fonds
11Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

[103] UNHCRA, "Letter of HC Hartling to Karim Kohoda Panahi, Deputy Minister of Foreign Affairs, Teheran",
15January 1981, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

[104] UNHCRA, Folio 84: "Cable of the UNHCR in Geneva to the UNHCR in New York", 3 March 1982, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

[105] UNHCRA, Folio 90: "Cable of Morse of the UNHCR in New York to HC Hartling", 4 April 1982, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.

في مجلس الشورى. لذلك اقترح سينغ الاستفادة من الاتفاقية الموقعة ما بين ايران وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 1961.[106]

لقد انتبه الى ذلك ممثل ايران الدائم في الأمم المتحدة نصرالله كاظمي حيث قام بزيارة مكتب المفوضية السامية في مقر الأمم المتحدة بجنيف وبحث مسألة امكانية أن تعمل المفوضية في ايران قبل توقيع الاتفاقية معها وقد أنبه الى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تعمل في ايران دون توقيع اتفاقية.[107]

وقد تم التجاوب مع هذا المطلب، ففي الخامس عشر من حزيران عام 1983 أقر المفوض العام للمفوضية (هارتلينغ) مبلغ مليون دولار من صندوق طوارئ المفوضية لتزويد اللاجئين الأفغان في ايران ب (5000 خيمة) بكامل مستلزماتها.[108] لكن عملية توزيع الخيام التي بوشرت فعليا في صيف عام 1983 توقفت عدة مرات بسبب سوء الترتيبات الايرانية في

---

[106] UNHCRA, Folio 138: "Memo of Ghassan Arnaout, Head of the Regional Bureau for the Middle East and South West Asia, to HC Hartling, on assistance to Afghan refugees in Iran", 30 May 1983, Fonds 11 Series 2,
100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, p. 2.

[107] UNHCRA, Folio 140: "Note for the file, on a 3 June 1983 meeting of Nasrollah Kazemi Kamyab with the UNHCR, by René van Rooyen", 7 June 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, p. 2 (point
9).

[108] UNHCRA, Folio 141: "Memo: Allocation of the UNHCR to purchase and transport 5,000 tents for Afghan refugees in Iran, from HC Hartling to the Finance and Control and Administration and Management Sections
of the UNHCR in Geneva", 15 June 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84.

توزيع هذه الخيام،[109] ما جعل ممثل ايران في الأمم المتحدة يعاود الاتصال بالمفوضية طالبا استكمال عملية توزيع الخيام الى أن تم التوقيع على مذكرة تعاون بين المفوضية وايران في الخامس والعشرين من ايلول من العام 1984.[110] وفي حقيقة الواقع فان المفوضية كانت راغبة في التعاون مع ايران بخصوص اللاجئين الأفغان وكانت تهدف الى فتح مكتب لها هناك، لذلك فان جزء من الصفقة كان يتمثل في فتح مكتب لها بينما كانت ايران متحفظة لهذا الأمر.[111]

أما حالات لجوء الأفغان الى الهند التي بدأت أيضا في نيسان عام 1978 فان معظم اللاجئين الأفغان قدموا بعد لجوئهم الى باكستان حيث بلغتهم الأنباء بأن ظروف اللجوء في الهند أفضل مما هي عليه في باكستان. وقد ترددت أو لم تبد الهند اهتماما كبيراً بمسألة اللجوء الأفغاني الى بلادها بسبب أولا اتفاقية الصداقة والتعاون ما بينها وبين الاتحاد السوفياتي الموقعة عام 1971 ما جعل الهند في وضع حرج وخاصة بعد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العمومية ما بين العاشر والرابع عشر من كانون ثاني لعام 1980 التي كرست لبحث مسألة التدخل السوفياتي في أفغانستان. ففي تلك الدورة الاستثنائية وقف ممثل الهند داعماً موقف الاتحاد السوفياتي وموقف الحكومة الافغانية المؤيدة له في رفض انسحاب قوات الاتحاد السوفياتي من

---

[109]UNHCRA, Folio 148: "Cable of the UNHCR in Geneva to the UNHCR in New York", 19 August 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, pp. 1-2.

[110] UNHCRA, Folio 166: "Letter of W.R. Smyser, Deputy High Commissioner, to Hossein Kazempour Ardebili ,Deputy Foreign Minister for International and Economic Affairs of Iran30 ",July 1984, Fonds 11 Series 2.100 ,IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84.

[111] UNHCRA, Folio 86: "Cable of the UNHCR in New Delhi to the UNHCR in Geneva", 16 January 1981, Fonds 11 Series 2, 100.IND.AFG [Vol. 2] 1980-81, p. 1

أفغانستان، حيث أعلن ممثل الهند في الأمم المتحدة السيد مشير أن " الاتحاد السوفياتي سوف ينسحب من افغانستان فقط وفقط عندما تطلب الحكومة الافغانية منه ذلك."[112]

تعتقد الباحثة بأن هناك مبالغة من قبل المفوضية في عدة امور منها، الامور المادية حيث تم صرف مبلغا كبيرا على عدد خيم قليلة في ايران؛ اما من ناحية تعامل المفوضية مع الدول المستقبلة للاجئين كل من ايران وباكستان فقد كان مقروناً بتوقيعهما على اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، حيث جاءت مصادقة باكستان على الاتفاقية والبروتوكول قبل ايران، لكن استطاعت المفوضية ان تساعد اللاجئين من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) وايضا الصليب الاحمر الدولي (ICRC) بينما اخفقت المفوضية في التعاون مع أي من اجهزة الدول المستقبلة او حتى أي من مؤسسات الأمم المتحدة من اجل توثيق حالات اللجوء او من اجل عمل احصاء دقيق للاجئين بل اكتفت بتوفير منحة الاغطية (كل من يحمل بطانية المفوضية فهو لاجئ)!.

لم تلجأ المفوضية إلى الأمم المتحدة من اجل الضغط على ايران حين اوقفت العمل بالاتفاق الذي على اثره تدخلت المفوضية لمساعدة اللاجئين في ايران عام 1980، حيث عادت المفوضية بالعمل في ايران عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)؛ ولم يحصل أي ضغط على ايران الا من خلال ممثل ايران في الامم المتحدة.

---

[112] ibid

وترى الباحثة أيضا أنه كان حريا بالمفوضية إنشاء شبكات ضغط دولية للضغط على كل من باكستان وايران وذلك من اجل صون وحماية حقوق اللاجئين وفقا لما جاء في نظام المفوضية الاساسي.

2-3-1 المفوضية ومخيمات اللاجئين الافغان

بعد تطرق الباحثة لموجات اللجوء التي مر بها الافغان، وكما ذكرت الباحثة سابقاً ايضاً فإن توفير المأوى للاجئين هو من أحد مهام المفوضية الرئيسية بغية توفير الحماية لهم. وهنا، لا بد للتطرق لحالة مخيمات اللجوء التي مكث فيها اللاجئون الافغان في كل من باكستان وايران.

في كل مرحلة من مراحل اللجوء الافغاني كان الافغان يفرون إلى باكستان و/او ايران وذلك بسبب قربهما من افغانستان وايضا وجود امتداد عرقي واجتماعي ما بين القبائل الافغانية والباكستانية كما ذكرت الباحثة سابقاً.

استقبلت باكستان اللاجئين الافغان منذ بداية الغزو السوفيتي على افغانستان، حيث ان غالبية اللاجئين هم من قبيلة البشتون ذات الامتداد بين الدولتين، حيث شكل ما نسبته 81%[113] من اللاجئين الافغان من البشتون والذين لجأوا إلى باكستان. توزع وجود الافغان في الحدود الشمالية الغربية وفي اقليم بلوشستان وايضا في مدينة كراتشي، حيث استضافت باكستان عدداً كبيراً من اللاجئين على الرغم من التذبذب المستمر في العدد وذلك بسبب موجات اللجوء

[113] Crs report for congress, Afghan Refugees: Current Status and Future Prospects, January 26, 2007,7.

والعودة المستمرة، إلا ان المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدر عدد اللاجئين الافغان الموثقين لدى المفوضية في باكستان 1416078 وذلك حتى نهاية 2019، حيث يقطن اللاجئون الافغان في باكستان في مخيمات اللجوء ونسبتهم 32% ، وما نسبته 68% من اللاجئين يقطنون القرى والمدن (مناطق حضرية) الباكستانية.[114]

عند استقبال باكستان اول موجه من اللاجئين الأفغان، قامت الحكومة الباكستانية بإقامة العشرات من مخيمات اللاجئين واسكان الأفغان فيها، وعلى الرغم من ان باكستان لم تكن مصادقة على اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 إلا ان المخيمات التي أقامتها كانت تحت اشراف المفوضية السامية وبتعاون مع مؤسسات دولية اخرى مثل الصليب الاحمر والبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)؛ شرعت المفوضية بتقديم الخيم(خيمة العائلة ثم المساعدة في عمل بيت من الطين) والبطانيات والغذاء وايضاً الرعاية الصحية للاجئين.[115]

يتوزع اللاجئون الافغان على العديد من المناطق في باكستان، حيث يوجد ما يقارب 160 مخيما اللاجئين الأفغان، من الامثلة على هذه المخيمات مخيم الخزنة، مخيم حاجي، ومخيم مروات (camp Khazna, Camp, Haji, and Marwat Camp) حيث تقع هذه المخيمات على الحدود الشمالية الغربية،[116] وايضاً يقطن اللاجئون الافغانيون العديد من المناطق أشهرها منطقة خيبر باختونخوا (Khyber Pakhtunkhwa) حيث تقدر المفوضية عدد قاطنيه من اللاجئين الأفغان حتى بداية عام 2020 بما يقارب 800 ألف لاجئ، و منطقة

[114] الموقع الرسمي للمفوضية السامية، باكستان، https://data2.unhcr.org/en/country/pak

[115] Crs report for congress, Afghan Refugees: Current Status and Future Prospects, January 26, 2007,9.

[116] Ilyas Chattha, *Refugee Resettlement from Pakistan: Findings from Afghan Refugee Camps in the North-West Frontier Province (NWFP),* Research Report KNOW RESET RR 2013/01, 3.

بلوشستان (Balochistan) حيث تقدر المفوضية عدد قاطنيه من اللاجئين الأفغان حتى بداية عام 2020 بما يقارب 300 ألف لاجئ، و منطقة البنجاب (Punjab) حيث تقدر المفوضية عدد قاطنيه من اللاجئين الأفغان حتى بداية عام 2020 بما يقارب 166 ألف لاجئ علما بأن الأرقام والاحصائيات التي توفرها المفوضية هي لاعداد اللاجئين الذين يحملون أوراق رسمية او ثبوتية ومسجلين لدى المفوضية.[117]

من اهم المشاكل التي يواجهها اللاجئون الأفغان في باكستان هو عدم حصولهم على وثائق رسمية وغير مسجلين لدى المفوضية كلاجئين، وهذا ما يجعل مسألة تنقلهم او حتى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي في باكستان امرا صعبا جداً، وغالباً ما يتم القبض عليهم من قبل الشرطة الباكستانية ويتم معاملتهم على أساس انهم مهاجرين غير شرعيين، علاوة على ذلك فإن عدم حيازة أوراق رسمية او ثبوتية للاجئين يصعب وصول اللاجئين للمدارس وللصحة، هذا بالإضافة لمعاناة اللاجئين الأفغان من الفقر بسبب عدم تمكنهم من العمل او حتى العمل بأجر قليل جداً اذا تمكنوا من ذلك؛ كثيراً ما يعاني اللاجئين من غرق مخيمات اللجوء خلال العواصف والامطار كون المخيمات تفتقد للبنية التحتية.[118]

في تشرين الثاني من عام 2000، قامت الحكومة الباكستانية بإغلاق حدودها مع أفغانستان حتى تشرين الثاني من عام 2001، إلا ان الحدود قابلة للاختراق وإمكانية رشوة

---

[117] المرجع السابق، https://data2.unhcr.org/en/country/pak

[118] ZUHA SIDDIQUI ,*For Afghan Refugees, Pakistan Is a Nightmare—but Also Home*, may 2019. https://foreignpolicy.com/2019/05/09/for-afghan-refugees-pakistan-is-a-nightmare-but-also-home/

حرس الحدود متاحة بسهولة، ومع ذلك فان إبقاء باكستان للحدود الباكستانية الأفغانية مغلقة رسمياً، جعل عشرات الالاف من الأفغان محاصرين في مناطق الخطر داخل بلادهم.[119]

وضع اللاجئين الأفغان في ايران ليس افضل بكثير من الوضع في باكستان، حيث استضافت ايران اللاجئين الأفغان منذ بداية الغزو السوفيتي أي الموجة الأولى للجوء وتوالى استقبال ايران للاجئين الأفغان مع كل موجة من موجات اللجوء التي ذكرتها الباحثة سابقاً، وفقاً لتقديرات المفوضية يوجد في ايران حتى عام 2019، 951142 لاجئا أفغانيا موثقا لديها، وايضاً يوجد 1.5-2 مليون لاجئا أفغانيا غير موثقين لدى المفوضية.[120]

يسكن 97% من اللاجئين الأفغان في مناطق حضرية في ايران، اما الـ 3% المتبقية فيسكنون في مخيمات للاجئين أقامتها ايران وتتشارك الاشراف عليها مع المفوضية ليتم تقديم الدعم والإغاثة للاجئين.[121]

تمثلت أبرز الصعوبات والمشاكل التي يواجهها اللاجئون الأفغان في ايران بوجود عدد كبير من اللاجئين بدون وثائق رسمية او ثبوتية، وخاصة اللاجئين من الموجة الثانية بعد الحرب الإيرانية العراقية حيث تغيرت سياسة ايران تجاه اللاجئين الأفغان؛ وبذلك اصبح التنقل والعمل والتعليم وتلقي الخدمات الصحية امراً في غاية الصعوبة للاجئين الأفغان الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية او تصاريح إقامة وعمل.[122]

---

[119] نشرة الهجرة القسرية، الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: هل تغير شيء؟، ع13، حزيران 2002.
https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/pdf/NHQ13/NHQ13.pdf

[120] الموقع الرسمي للمفوضية السامية في ايران، https://www.unhcr.org/ir/

[121] TEN FACTS ABOUT REFUGEES IN IRAN, https://borgenproject.org/ten-facts-about-refugees-in-iran/

[122] نشرة الهجرة القسرية، *اللاجئون الأفغان في ايران: احتياجات النساء والأطفال*، ع3، كانون الأول ،1998، 19.

اما ما يرويه اللاجئون الأفغان من معاناتهم اليومية في اللجوء، حيث اضطر عدد كبير من اللاجئين الأفغان المقيمين في باكستان الى الاختباء في المنازل خوفاً من الشرطة الباكستانية التي تعتقل اللاجئين حيث إما أن تقوم بترحيلهم أو بابتزازهم وطلب النقود منهم، وايضاً يعاني اللاجئون من النظرة الدونية لهم واتهامهم المستمر بأنهم السبب الرئيسي لأعمال الإرهاب، لكن لم تقف ممارسات الشرطة بالاعتقال فقط، بل كانوا يقتحمون البيوت والمدارس ثم تنفيذ عمليات الاعتقال في ظروف سيئة ثم الترحيل، هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يتحملوا ضغوطات الحياة وهذه المعاناة وتم اغرائهم بالمنحة النقدية التي توفرها للعائدين والتي وصلت 200-400 دولار فقرروا العودة لأفغانستان.[123]

اما ما يرويه اللاجئون الأفغان المقيمون في ايران، فليس في حال افضل من وضع اللاجئين الأفغان في باكستان، حيث تم اغراء الكثير من اللاجئين الأفغان للمشاركة بالحرب في سوريا مقابل مبالغ مالية هي عبارة عن القليل من الدولارات او تصويب وضع الهجرة القانونية لديهم في إيران. وبشكل خاص تم اغراء المراهقين من بين اللاجئين عبر رجال الدين بوجوب القتال ضد داعش في سوريا، وبذلك تم تجنيد الالاف من المراهقين الأفغان للمشاركة بالحرب في سوريا.[124]

لم يكن وضع اللاجئين الأفغان سواء في باكستان او في ايران بجيدا، علاوة على ذلك فإن شبح الترحيل او الإعادة القسرية كان على الدوام قائما وذلك بسبب عدم وجود أوراق ثبوتية

[123] Forced Into Leaving Pakistan, Afghan Refugees Struggle To Start Afresh, https://thewire.in/south-asia/forced-into-leaving-pakistan-afghan-refugees-struggle-to-start-afresh

[124] IRAN IS SENDING AFGHAN CHILDREN TO FIGHT FOR ASSAD IN SYRIA, https://theintercept.com/2017/10/25/syria-iran-afghan-refugees/

مع كافة اللاجئين الأفغان او وجود بطاقات للاجئين منتهية الصلاحية فيستخدمها بذلك كل من الامن الباكستاني والايران حجة لترحيل الأفغانيين.

لقد تم أعلاه سرد مختصر عن موجات اللجوء والعودة المتزايدة للاجئين الافغان ووضع اللاجئين في مخيمات اللجوء. لكن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا :- أين كان دور المفوضية في دعم وتوفير الحقوق الأساسية للاجئ الأفغاني سواء في بلد اللجوء أو في بلده الأم، وضمان أمنه الاجتماعي والجسدي، وتوفير حلول دائمة لهم؟

الفصل الثالث:

دور المفوضية في ألازمة الأفغانية: من اللجوء إلى النزوح الداخلي

يتحدث هذا الفصل حول تقييم سلوك المفوضية تجاه اللاجئين الافغان، من خلال تحليل مضمون التقارير الصادرة عن المفوضية بخصوص اللجوء الافغاني، أما الجزء الثاني فيتناول تقييم دور المفوضية على ضوء ميثاقها ونظامها الداخلي والنظرية الليبرالية.

3-1 تحليل مضمون تقارير المفوضية الخاصة بأفغانستان

3-1-1 الوضع المالي للمفوضية

3-2 تقييم دور المفوضية في إطار ميثاقها والنظرية الليبرالية

3-1 تحليل مضمون تقارير المفوضية الخاصة بأفغانستان

منذ عام 2002، عاد حوالي 5.7 مليون أفغاني إلى ديارهم، ما أنهى سنوات من العيش في المنفى. في أعقاب أول عملية لجوء كبرى في عام 1979، كان للملحمة الأفغانية العديد من الجوانب الهامة: فهي تمثل أطول فترة لجوء في تاريخ المفوضية، والتي كانت الغالبية العظمى منها (80٪) في المنفى لأكثر من عشرين عامًا، تبنت المفوضية أكبر برنامج للإعادة الطوعية على الإطلاق. ويمثل العائدون أكثر من ربع السكان في أفغانستان.[125]

رغم أن العودة الطوعية هي الحل الدائم المفضل للاجئين، إلا أن السنوات الثلاث (2009-2011) شهدت انخفاضا مضطردا في أعداد اللاجئين العائدين طوعاً إلى وطنهم الأم، ويأتي ذلك بعد أن كانت الأعوام ما بين (2002 -2008) تمثل فترة أضخم عملية إعادة طوعية للاجئين. يعكس هذا التراجع في أعداد العائدين، المصاعب التي تواجه هؤلاء في الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية في مناطق العودة، كذلك تفاقم الشعور لدى العائد بعدم الاستقرار نتيجة المخاوف الأمنية على الأرض الأفغانية، تلك المسؤولية التي من المفترض أنها تقع على عاتق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي تكفلت بصون الحقوق الأساسية للاجئ.[126]

رجوعاً لتقارير المفوضية التي أطلقتها على مرور 38 عاماً، قامت الباحثة باستحداث جدولين لتقييم دور المفوضية تجاه هؤلاء العائدين. اعتمدت في الجدول الأول الفترات الزمنية لعودة

---

[125] international conference on the solutions strategy for afghan refugees, to support voluntary repatriation sustainable repatriation and assistance to host countries, 2-3 may 2012.6.

[126] Ibaid,7.

اللاجئين الأفغان كمرجع، مقابل الأدوار التي مارستها تجاههم المفوضية خلال تلك الفترة في مرحلة ما بعد العودة الطوعية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العودة الطوعية للأفغان لم تبدأ فقط منذ 2002، بل امتدت منذ العام1989 .

جدول رقم 1[127]

العام	اعداد العائدين	دور المفوضية تجاه العائدين
1989	عودة 100 ألف لاجئ أفغاني من باكستان	توثيق أعداد العائدين
1990	لا يوجد عائدين	لم يوثق أي عودة للاجئين
1991	عودة 200 ألف لاجئ أفغاني من باكستان	توثيق اعداد العائدين، واستأجر بيوت ضيافة داخل افغانستان، واستقبال العائدين فيها.
1992	عودة مليون و500 ألف لاجئ أفغاني	توثيق أعداد العائدين
1993	لا يوجد عائدين	تم رصد حالات لجوء داخلي من اللذين عادوا من باكستان وايران
1994	لا يوجد عائدين	اكدت المفوضية على أهمية العودة الطوعية لحل مشكلة اللاجئين.

[127] تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
https://www.unhcr.org/search?comid=3b4f07fd4&cid=49aea93a20&scid=49aea93a16&tags=UNHCR%20Annual%20Reports%20General%20Assembly

العام	اعداد العائدين	دور المفوضية تجاه العائدين
1995	عودة 77 الف لاجئ افغاني من باكستان، 92 الف لاجئ أفغاني من ايران	توثيق اعداد العائدين، وقامت المفوضية بتوطين 1053 عائد الى افغانستان.
1996	عودة 120 الف لاجئ أفغاني من باكستان، و10 الاف لاجئ افغاني من ايران	توثيق اعداد العائدين.
1997	لا يوجد عائدين	لم يوثق أي عودة للاجئين
1998	عودة 107 الف لاجئ افغاني.	توثيق اعداد العائدين.
1999	عودة 100 ألف و780 لاجئ أفغاني؛ وعودة 18 الف و800 لاجئ أفغاني قسراً	توثيق اعداد العائدين، وتوثيق أعداد العائدين قسراً.
2000	عودة 210 ألف 170 لاجئ أفغاني.	توثيق اعداد العائدين، وقامت المفوضية بتوطين 82 ألف و 420 عائد أفغاني.
2001	استمرار عودة اللاجئين الافغان، لم يتم توثيق عدد محدد من العائدين	تم توثيق حالات إغاثة للعائدين حيث تم توثيق 90 ألف عائد
2002	خططت المفوضية لمساعدة 800 ألف عائد افغاني.	لم يكن هناك أي معلومات حول طبيعة الدور الذي سوف تقوم به المفوضية في ظل الخطة التي اطلقتها.

العام	اعداد العائدين	دور المفوضية تجاه العائدين
2003	عودة 343 ألف و100 لاجئ أفغاني من باكستان، و142 ألف و300 لاجئ أفغاني من ايران.	توثيق اعداد العائدين، وقامت المفوضية بمساعدة 184 ألف و300 نازح داخلي، وقامت بإنشاء ملاجئ للأشخاص النازحين داخلياً.
2004	عودة 377 ألف و600 لاجئ أفغاني من ايران، وعودة 383 ألف و300 لاجئ أفغاني من باكستان.	توثيق اعداد العائدين، قامت المفوضية بإغاثة 760 ألف و900 لاجئ عائد إلى أفغانستان، واغاثة 186 ألف و100 نازح داخلي.
2005	عاد نصف مليون لاجئ أفغاني تحت اشراف المفوضية.	توثيق اعداد العائدين، تعاملت المفوضية مع 140 ألف نازح داخلي حيث عاد منهم 8600 إلى قراهم الاصلية.
2006	شجعت المفوضية العودة الطوعية من خلال مساعدة 139 ألف لاجئ أفغاني من اجل العودة	تقديم مساعدة ل279 ألف و500 لاجئ عائد إلى افغانستان، وتقديم مساعدة ل 9 ألاف نازح داخلي لعودتهم إلى قراهم الاصلية؛ وقدمت إغاثة ل 129 ألف و300 نازح داخلي.

العام	اعداد العائدين	دور المفوضية تجاه العائدين
2007	عودة 357 ألف و600 لاجئ أفغاني من باكستان بمساعدة المفوضية، و7الاف و500 لاجئ افغاني من ايران، و700 لاجئ أفغاني من دول أخرى	توثيق اعداد العائدين، قامت المفوضية بإغاثة 153 الف و700 نازح داخلي، وقامت المفوضية بإعادة 8 ألاف نازح داخلي إلى قراهم الاصلية.
2008	ساعدت المفوضية 278 ألف أفغاني على العودة.	اغاثة 230 ألف نازح داخلي.
2009	لا يوجد عائدين.	قدمت المفوضية مساعدة ل7 الاف نازح داخلي عادو إلى قراهم الاصلية، وتم إغاثة 297 الف و100 نازح داخلي.
2010	ساعدت المفوضية 188 الف عائد أفغاني	قدمت المفوضية مساعدة ل 3الاف و400 نازح داخلي عادو إلى قراهم الاصلية
2011	عودة 68 الف و200 لاجئ أفغاني.	قدمت المفوضية مساعدة إغاثية ل 372الف و500 نازح داخلي، وتم رصد عودة 75000 نازح داخلي إلى قراهم الاصلية دون تلقي أي مساعدة من المفوضية في ذلك.

العام	اعداد العائدين	دور المفوضية تجاه العائدين
2012	عودة 94 ألف لاجئ أفغاني.	توثيق اعداد العائدين، اغاثة 246 ألف نازح داخلي،
2013	مجموع العائدين الافغان منذ عام 2002 لغاية 2013 هو 5.8 مليون عائد أفغاني.	قدمت المفوضية مساعدات إغاثية ل 4.7 عائد أفغاني خلال الاعوام 2002–2013
2014	عودة 10 ألاف لاجئ أفغاني من باكستان.	توثيق اعداد العائدين.
2015	لا يوجد عائدين.	إغاثة 15 ألف نازح داخلي.
2016	لا يوجد عائدين.	إغاثة 370 الف افغاني عائد من باكستان كانوا قد عادو في فترات زمنية سابقة، و إغاثة 1.2 مليون نازح داخلي.
2017	عودة 58 ألف و 800 لاجئ أفغاني من باكستان.	توثيق اعداد العائدين، إغاثة 1.8 مليون نازح داخلي.
2018	عودة 12 ألف و700 لاجئ أفغاني	توثيق اعداد العائدين، تم رصد وتوثيق 2 مليون نازح داخلي.

يتبين من جدول رقم 1 العديد من الملاحظات:

1. بدأت العودة للاجئين الافغان منذ عام 1989 وظلت حركة العودة مستمرة لغاية 2001، خلال هذه الاعوام لم تحرك المفوضية ساكناً تجاه العودة سواء كانت عودة طوعية او

قسرية، واكتفت بدور المراقب لهذه الاعادة على الرغم من أن ميثاق المفوضية ونظامها الاساسي ينصان على ان دور المفوضية هو حماية وصون الحقوق الاساسية ومنع العودة القسرية؛ لم تقم المفوضية بتحذير العائدين من انعدام الامن وتجدد الصراع في أفغانستان وذلك يحد من امكانية توفر الحماية لهم من قبل وطنهم الأم؛ على الرغم من ان من مهام المفوضية التي ذكرتها الباحثة سابقاً تقوم المفوضية بتوفير الحماية بتعاون من الدولة الام للذين عادوا.

2. استغرقت عملية استجابة المفوضية لعودة اللاجئين الافغان أكثر من 12 عام من أجل إطلاق او تبني استراتيجية العودة الطوعية.
3. في عام 1991 قامت المفوضية باستئجار بيوت ضيافة، بدلاً من مساعدة العائدين على الاستقرار او التملك على الرغم من ان المفوضية تضطلع بدور توفير مأوى صحي وملائم من خلال اما بناء مخيمات او ايجاد احياء في منطقة معينة لإسكان اللاجئين او العائدين على حدٍ سواء.
4. بعد إطلاق استراتيجية العودة الطوعية من قبل المفوضية، عاد ما يقارب 5 ملايين لاجئا أفغانا لكن الذين تم توطينهم اقل من 100ألف لاجئ عائد وهذا العدد لا يذكر بالنسبة لعدد العائدين.
5. في عام 1993 بدأت المفوضية برصد حالات لجوء او نزوح داخلي، ولم تتخذ أي اجراء تجاههم إلا في عام 2003، حيث بدأت المفوضية بإغاثتهم من خلال انشاء ملاجئ مؤقتة لهم.

6. مع كل حالة توثيق عدد من اللاجئين العائدين كان هناك توثيقا لحالات لجوء من العائدين مرة أخرى وذلك بسبب تردي الاوضاع في أفغانستان فمنهم من تحول لنازح داخلي ومنهم من عادة للجوء مرة اخرى وهذا ما يسمي بدوائر الهجرة (Imigration Circles).
7. في عام 2016 وثقت المفوضية (إغاثة 370 الف افغانيا عائدا من باكستان كانوا قد عادو في فترات زمنية سابقة)، إلا ان تقرير (Human Rights Watch) وثق اكبر اعادة قسرية نفذت بحق اللاجئين الافغان المقيمين في باكستان، حيث تم ترحيل 365 الف لاجئا أفغانيا على يد الشرطة الباكستانية بحجة انتهاء صلاحية بطاقة اللاجئين التي كانت بحوزتهم،[128] لماذا لم توثق المفوضية هذا العدد من الإعادة القسرية للاجئين، هناك عدم وضوح في موقف المفوضية خاصة في الإعادة القسرية تارا يتم التوثيق والرصد وتارا يتم اغاثتهم!

اما في جدول ثانٍ قامت الباحثة بتقييم دور المفوضية وفقاً لما قامت به في التعامل مع حالة اللجوء سواء على المستوى الإغاثي أو على صعيد إقامة المشاريع المدرة لدخل.

[128] Human Rights Watch,
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/pakistan0217_web.pdf

جدول رقم 2[129]

العام	دور المفوضية	
	اغاثة	مشاريع مدرة لدخل
1980	قامت المفوضية باغاثة 700 الف لاجئ افغاني في باكستان.	لا يوجد
1981	قامت المفوضية بإغاثة 2685 لاجئ أفغاني في الهند، و2375000 لاجئ أفغاني في باكستان	قامت المفوضية بدفع دفعات نقدية لكل اسرة لاجئة
1982	قامت المفوضية بإغاثة 2900000 لاجئ افغاني في باكستان	لا يوجد
1983	خصصت المفوضية مبلغ 3 ملايين دولار لإغاثة اللاجئين في ايران، وايضاً خصصت مليون دولار من اجل توفير 5000 خيمة للاجئين الافغان في ايران	لا يوجد
1984	اغاثة مليون و800 الف لاجئ افغاني في ايران.	بدء بتنفيذ مشاريع مدرة لدخل بتعاون مع البنك الدولي بقيمة 20 مليون دولار لثلاث سنوات
1985	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	السنة الثانية من تنفيذ مشاريع مدرة لدخل في كل من باكستان وايران
1986	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	انتهاء السنة الثالثة من تنفيذ المشاريع

[129] تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
https://www.unhcr.org/search?comid=3b4f07fd4&cid=49aea93a20&scid=49aea93a16&tags=UNHCR%20Annual%20Reports%20General%20Assembly

العام	دور المفوضية	
	اغاثة	مشاريع مدرة لدخل
1987	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	البدء بتنفيذ مشاريع مدرة لدخل بتعاون مع البنك الدولي بقيمة 40 مليون دولار لثلاث سنوات
1988	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	استكمال تنفيذ مشاريع مدرة لدخل
1989	استقبال 50 الف لاجئ افغاني في باكستان	استكمال تنفيذ مشاريع مدرة لدخل
1990	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	انتهاء مشاريع مدرة لدخل في باكستان
1991	استقبال 10000 لاجئ افغاني إلى باكستان	لا يوجد
1992	استخدمت المفوضية كلمات فضفاضة لتعبير عن الاغاثة من خلال استقبال لاجئين توفير أغذية.	لا يوجد
1993	تم تقليص عدد مخيمات اللجوء في باكستان من 347 إلى 190 مخيم، مع تقليص عدد الموظفين التابعين للمفوضية، اغاثة 80 الف لاجئ افغاني وصلوا باكستان، والاستمرار في اغاثة 2.5 مليون لاجئ في ايران	لا يوجد
1994	مواصلة اغاثة اللاجئين	لا يوجد
1995	مواصلة اغاثة اللاجئين	لا يوجد
1996	مواصلة اغاثة اللاجئين	لا يوجد
1997	استمرار اغاثة 1.4 لاجئ افغاني في ايران، واستمرار توافد اللاجئين من أفغانستان لباكستان حيث وصل 50 الف لاجئ.	لا يوجد

العام	دور المفوضية	
	اغاثة	مشاريع مدرة لدخل
1998	استمرار اغاثة 2.6 مليون لاجئ أفغاني في باكستان وايران	لا يوجد
1999	استمرار اغاثة 2.5 مليون لاجئ أفغاني في باكستان وايران	لا يوجد
2000	استمرار اغاثة اللاجئين	لا يوجد
2001	استمرار اغاثة العائدين	لا يوجد
2002	وضعت المفوضية خطة لتعزيز العودة الطوعية، وتحدثت الخطة حول مساعدة 800 ألف عائد	بلغت ميزانية المشاريع المدرة للدخل حيث بلغت (915792 دولار)
2003	343 ألف ومئة لاجئ عائدون من الباكستان و 142 الف وثلاثمائة من ايران	تم دعم مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتعاونيات ومنها: (مصنع زيت، الفستق، وورشات نجارة، ومشاغل الصوف) دون ذكر الميزانية.
2004	قامت المفوضية بإغاثة 760 ألف و900 لاجئ عائد إلى أفغانستان، واغاثة 186 ألف و100 نازح داخلي.	المساعدة في تأهيل البنية التحتية بمبلغ 1462746 دولار

العام	دور المفوضية	
	اغاثة	مشاريع مدرة لدخل
2005	قامت المفوضية بإغاثة نصف مليون عائد، وقامت بإغاثة 140 ألف نازح داخلي	تم التركيز على مشاريع التدريب المهني بواقع 45 مشروعا استفاد منها 3700 شخصا، ومشاريع توفير النقد لأجل العمل (Cash to Work) بواقع 43 مشروعا استفاد منها 5600 شخص والمشاريع التي تهدف الى العيش (Co-existence projects) وتم توظيف نحو 1000 لاجئ عائد في مشاريع وزارة العمل الافغانية وجرى الحاق 150 لاجئا عائداً في تدريب مهني حكومي تم توظيف 50 منهم.
2006	ساعدت المفوضية حوالي 139 الف لاجئ افغاني للعودة الى افغانستان وقدمت مساعدة لحوالي 279500 لاجئ عائد.	قدمت المفوضية مساعدة لأكثر من 100 مشروع مدر للدخل، وأستفاد 7500 لاجئ عائد من المشاريع المدرة للدخل
2007	قامت المفوضية بإغاثة 365 الف لاجئ عائد.	ساعدت المفوضية في تأهيل 40% من الشباب العائدين تأهيلا مهنيا.

العام	دور المفوضية	
	اغاثة	مشاريع مدرة لدخل
2008	قامت المفوضية بإغاثة 513250 لاجئ.	تم دعم 56 مشروعا صغيرا، استفادت 500 امرأة من مشاريع بيتية.
2009	قامت المفوضية بإغاثة 361890 لاجئا عائداً	استفاد نحو 26900 لاجئ عائد من 36 مشروعا صغيرا بالإضافة الى مشاريع التدريب المهني وتدريب المهارات
2010	قامت المفوضية بإغاثة 188 ألف لاجئا عائداً	لا يوجد
2011	اغاثة 68 الف ومئتان لاجئ عائد	لا يوجد
2012	قامت المفوضية بإغاثة 1477030 لاجئ	لا يوجد
2013	قامت المفوضية بإغاثة 984290 لاجئا أفغانيا	لا يوجد
2014	قامت المفوضية بإغاثة 2.7 لاجئ افغاني في كل من باكستان وايران	لا يوجد
2015	قامت المفوضية بإغاثة 470 الف نازح داخلي	لا يوجد
2016	قامت المفوضية بإغاثة 370الف لاجئ افغاني عائد من باكستان	لا يوجد
2017	قامت المفوضية بإغاثة 2.6 مليون ما بين نازح داخلي ولاجئ عائد	لا يوجد
2018	قامت المفوضية بإغاثة مليون لاجئ افغاني في ايران	لا يوجد

يتبين من جدول رقم 2 العديد من الملاحظات:

1. في الفترة ما بين 1980–1990 اقتصر دور المفوضية على اغاثة اللاجئين في مكان لجوئهم فقط.
2. استكملت المفوضية العمل الاغاثي ما بين الاعوام 2015–2018 لكنه كان موجهاً للنازحين داخلياً.
3. من 1984–1990 استطاع بعض اللاجئين الوصول لسبل العيش وكسب الرزق من خلال البدء بتنفيذ مشاريع مدرة لدخل بالشراكة مع البنك الدولي، حيث كان دور المفوضية هو دور تنسيقي فقط وجرى تنفيذ المشاريع داخل اماكن اللجوء في كل من باكستان وإيران.
4. اما وصول اللاجئ العائد لسبل العيش وكسب الرزق فإن المشاريع المدرة لدخل التي تستهدف اللاجئين العائدين قد بدأت منذ عام 2005 لكنها غير متناسبة مع أعداد العائدين.
5. فيما يخص التعليم عملت المفوضية على إعادة تأهيل المدارس ومتابعة العملية التعليمية في مناطق اللجوء، اما بعد العودة قامت بالتدريبات المهنية للشباب على الرغم من قلت هذه الدورات الا انها كانت حاضرة بين فئة الشباب والنساء.
6. من المهام التي تضطلع المفوضية بعملها هو دعم الدول المضيفة للاجئين وهنا لم تتوانى المفوضية عن دعم باكستان وإيران من خلال انشاء مخيمات او تقديم أية مساعدات لهم، لكنها لم تدعم الدولة الام "أفغانستان" لكي تضمن عودة اللاجئين بكرامة وأمان.
7. قدمت المفوضية مساعدات نقدية للاجئين وللاجئين العائدين الافغان لكنها كانت قليلة ولم تستمر لفترات متتالية.

8. من مهام المفوضية وضع حد لانعدام الجنسية لكن في الحالة الافغانية لم تعمل على الحد من انعدام الجنسية حيث بلغ عدد المتقدمين للاستفادة من الخدمات القانونية فيما يتعلق بانعدام الجنسية 291 ألف لاجئا أفغانيا لكن من تم بالفعل معالجة 1332 حالة من المتقدمين فقط؛ كانت المفوضية قد أطلقت حملة # انا انتمى من اجل التوعية والحد من عديمي الجنسية لكنها لم تطلق مثل هذه الحملة خاصة بالأفغان كونهم أقدم لاجئين وعديمي جنسية تحت اختصاص المفوضية.
9. تقوم المفوضية بحشد الدعم من أجل تغيير السياسات والخدمات التي تؤثّر على اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ لكن في الحالة الافغانية لم تقم بتدويل قضية اللاجئين الافغان ولم تقدم أي مطالبات للمجتمع الدولي بالبحث عن حل أو الضغط على الدول المستضيفة او حتى الدولة الام لتسوية اوضاع اللاجئين الافغان.

3-1-1 الوضع المالي للمفوضية:

تناولت الدراسات السابقة التي تطرقت لها الباحثة في بداية الدراسة إلى ان السبب في عدم قدرة المفوضية في الاضطلاع بدورها في توفير الحماية وإيجاد الحلول الدائمة الا وهو السبب المالي أي قلة الموارد المالية المتاحة للمفوضية.

لكن اذا ما تطرقت الباحثة إلى المسألة المالية بطريقة أخرى او من زاوية أخرى، الا وهي زيادة عدد او تعداد اللاجئين في العالم بوتيرة مرتفعة وزيادة الفئات التي تدخل تحت ظل المفوضية، وفي نفس الوقت قلة اهتمام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، هذه المشكلات

الشائكة جعلت مسألة التمويل لدى المفوضية في حالة ارباك، هناك دول ومؤسسات مانحة ايضاً لكن لا يحظى كافة اللاجئين بنفس المقدار من التمويل لدعم اغاثتهم او حتى إيجاد حل لهم وهذا الامر يتعلق بالصدى الإعلامي الذي يصنع لكل حالة لجوء، في بعض الأحيان هناك انتقاء من قبل المانحين لدعم حالات لجوء لدولة معينة ويغضون البصر عن الحالات الأخرى؛ وبذلك اصبح دور المفوضية هو إدارة الأموال الممنوحة للبرامج الاغاثية الكثيرة بدلا من تسليط الضوء والاعلام على حالة لجوء معينة ودعم إيجاد حلول لها.[130]

اما من زاوية أخرى، فقد تغيرت سياسة المجتمع الدولي في التعاطي مع ازمة اللجوء بانتهاء الحرب الباردة، حيث تشعر الحكومات بأنها مضطرة للاستجابة لازمة اللاجئين ، وخاصة تلك التي غطتها وسائل الإعلام على نطاق واسع؛ وبالتالي تميل هذه الحكومات لتقديم الدعم المالي للمفوضية من اجل تنفيذ برامج الإغاثة للاجئين وهذا يفي بدعوات كل من وسائل الإعلام والرأي العام للقيام بأي نوع من العمل لتخفيف المعاناة الإنسانية للاجئين؛ وليس إيجاد حل لازمة اللجوء، فكلما أبقت اللاجئين بعيداً عن الدول المتقدمة وقريبة من بلد المنشأ يكون افضل لدول المتقدمة.[131]

ايضاً أدى تنامي العنصرية والكراهية ضد اللاجئين واستخدام العنف تجاههم في بعض الدول، إلى تغيير شكل التعاطي الدولي مع مشكلة اللاجئين، وايضاً من ناحية داخلية ترى الحكومات

---

[130] Brian Gorlick, "*Shifting Priorities, Attitudes, and Institutional Change: Reflections on UNHCR at the Crossroads*",11

[131] Brian Gorlik, Shifting Priorities,

نفسها بمواجهة اليمين المناهض للاجئين؛ مما يضطرها للاستجابة لهذه الضغوطات بفرض سياسات مشددة وتؤكد على أن الأولويات هي للمواطنين الأصليين؛ وليس اللاجئين.[132]

اما ما تفصح عنه المفوضية من بيانات مالية من المانحين وتوزيعها على برامج المفوضية وحالات اللجوء في العالم يتبين ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الاولى من حيث المبلغ التي تمنحه للمفوضية:[133]

جدول رقم 3

السنة	ميزانية المفوضية	المبلغ الممنوح من الولايات المتحدة للمفوضية	حصة اللاجئين الأفغان من الأموال الممنوحة
2017	$7439961056	$1,450,360,238	$33,680,250
2018	$7730785009	$1,589,776,543	$49,007,000
2019	$8158941740	$1,706,832,053	$47,894,909

لم تفصح المفوضية عن البيانات المالية للمانحين قبل 2017، لكن كان يشار دوما إلى ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الأولى من ناحية مقدار المنحة المقدمة منها للمفوضية.[134]

[132] Ibid

[133] بيانات المانحين للمفوضية، https://reporting.unhcr.org/donor-profiles?year=2020&donor=GUSA

فيما سبق وذكرته الباحثة حول موجات اللجوء الافغاني والأسباب التي أدت إلى فرار الأفغان من بلدهم، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية كانت طرفا في الصراع الدائر حول أفغانستان والذي أسفر إلى لجوئهم، ومن ناحية أخرى تدعم حالة اللجوء الافغاني من الناحية المالية عبر المفوضية من اجل اغاثتهم؛ هنا يبدو الامر غير منطقيا ويدعو لشك بما اذا كانت المفوضية تتمتع باستقلالية وتمارس دورها بحيادية.

3-2 تقييم دور المفوضية في إطار ميثاقها والنظرية الليبرالية

حسب النظرية الليبرالية فإن دور المنظمات الدولية كأحد الفواعل الدولية هو ضبط وتكييف حالة الفوضى في المنظومة الدولية؛ وهنا لم تقم المفوضية بأي اسهام في ضبط حالة التوتر الناجمة عن اللجوء الافغاني سواء على الصعيد العلاقة بين الحكومات المستضيفة واللاجئين القادمين؛ ولا حتى على الصعيد الافغان العائدين إلى أراضيهم.

لم يكن في حسبان لدى منظري النظرية الليبرالية ان تتحول المنظمات الدولية من هدفها في حفظ التعاون والسلم الدوليين وصيانة الحقوق الفردية إلى ان تصبح هذه المنظمات الدولية كما في حالة المفوضية مستفيدا من استمرارية ازمة اللجوء فتتحول المنظمات من أحد الفواعل الدولية إلى فاعل دولي مركزي مسيطر وشريك في الفوضى الدولية.

---

[134] هذا ما ورد في التقارير السنوية في بند الموازنة،
https://www.unhcr.org/search?comid=3b4f07fd4&cid=49aea93a20&scid=49aea93a16&tags=UNHCR%20Annual%20Reports%20General%20Assembly

اما دور المفوضية في عملية تعزيز السياسات والانشطة التعاونية داخل الدولة سواء المصدرة او المستقبلة للاجئين فقد كانت محدودة جداً. كان حريا أن يشمل دور المفوضية عمليات ادماج الافغان اللاجئين منهم والعائدين إلى اراضيهم لكنها لم تقيم أي شكل من اشكال التعاون المجتمعي انما حصرت اللاجئين والعائدين في كنتونات مخصصة ومعزولة عن المجتمع:

1. لم يتوفر لبعض اللاجئين اية اوراق ثبوتية للعبور نحو الدول المستقبلة؛ اما بسبب عدم التواصل مع الصليب الاحمر لحفظ حقهم في هذه الاوراق، او عدم التواصل مع حكومات الدول المستقبلة للحصول على هذه الأوراق، او بسبب توقف حكومة ايران عن اصدار تصاريح إقامة خاصة بعد الحرب الإيرانية العراقية.
2. لم تستطع المفوضية حماية اللاجئين الأفغان من الطرد او العودة القسرية والتي تعد أكبر انتهاك لحقوق اللاجئ الذي من المفترض ان تحميه المفوضية.
3. لم تستطع المفوضية توفير كافة الحقوق الأساسية للاجئين من تعليم وصحة والحصول على أوراق ثبوتية رسمية من اجل تسهيل وصول اللاجئين لخدمات المفوضية.
4. لم تستطع المفوضية عمل حشد ورأي عالمي اعلامي بقضية اللاجئين امام المجتمع الدولي، ولم تستطع ايضاً تشكيل الشراكات اللازمة بينها وبين الدول من اجل دعم الحلول الدائمة في قضية اللاجئين لكنها اكتفت بجعلهم شركاء إغاثة.

الخاتمة

بعد تحليل ثمانية وثلاثون تقريراً للمفوضية خلال سنوات عملها مع اللاجئين الافغان تستطيع الباحثة تقييم سلوك المفوضية بوصفه مراوحا ما بين دور اغاثي بحت وتطوير خدماتها الاغاثية لتلطيف حالة اللجوء او التخفيف من حدة حالة اللجوء وليس المساعدة في ايجاد حل دائم لهم.

هناك قصور واضح في دور المفوضية تجاه اللاجئين الأفغان، حيث نص النظام الأساسي للمفوضية على دوريين وهما توفير الحماية والأخر إيجاد حلول اما عودة طوعية واما اندماج في مجتمعاتهم او إعادة التوطين في بلد ثالث، لكن ما قامت به هو دور خدماتي اغاثي اما الجزء المتعلق بالحل الدائم فقد جاء متأخرا ولم يدم طويلاً؛ حيث حاولت المفوضية تنفيذ أحد الحلول الدائمة التي تطرحها وهي العودة الطوعية لكن هناك مأخذ على هذا الدور واهمه انه تم طرح هذا الحل بعد مرور 12 عاما من العودة الطوعية للاجئين الأفغان وتخللها عودة قسرية دون ان تستجيب المفوضية لهذه العودة.

وهذه المحاولة في تنفيذ احد الحلول تدلل على عدم استناد المفوضية في استراتيجيتها إلى دراسة احتياجات هؤلاء اللاجئين، وذلك من اجل الحفاظ على استمرارية تدفق العائدين واستفادتهم من خدمات المفوضية وذلك يقلل من تكرار حالات اللجوء مجددا للاجئ العائد.

إن الهدف من وجود المنظمات الدولية هو إنشاء شبكات من التعاون وذلك لحماية حقوق الانسان. وفي حالة المفوضية والأفغان لم نلحظ دور لهذه الشبكات حيث تم انتهاك حق اللاجئين الأفغان بالحماية وتمت ضدهم العودة القسرية، لم يكون هناك شبكات تعاونية من اجل التفاوض او الضغط على الدول المستضيفة للاجئين بخصوص العودة الطوعية او حتى

الضغط على الدولة الام لتحسين وضع اللاجئ العائد من اجل عدم تكرار اللجوء مرة أخرى؛ ولم تستفد المفوضية من أدوات الأمم المتحدة للضغط على بعض الدول خاصة فيما يتعلق بالعودة القسرية للاجئين.

ومن الأدوات التي لم تستخدمها المفوضية في حالة اللجوء الافغاني تدويل أزمة اللجوء الافغاني على الصعيد الإعلامي العالمي بالتالي ظلت مسألة اللجوء الافغاني حبيسة المفوضية دون خروجها للعالم وبالتالي إمكانية وجود مساهمات لحلها من المجتمع الدولي كانت محدودة فقط ضمن الدول المستضيفة للاجئين الأفغان والمفوضية.

اذا ما قورنت الحالة الأفغانية بالهنغارية فإن المفوضية في الحالة الهنغارية قامت بإصدار الكثير من المناشدات للمجتمع الدولي وأيضا الأمم المتحدة وذلك من اجل إغاثة وإعادة توطين اللاجئين الهنغاريين، وعملت على تنسيق الجهود مع كافة الأطراف من اجل إعادة التوطين وخاصة بعد قرار الأمم المتحدة بإعادة توطين الهنغاريين، اما في الحالة الأفغانية فإن كافة قرارات الأمم المتحدة قد تحدثت عن إغاثة وليس طرح او اقتراح حلا لهم.

اما فيما يتعلق بالنظرية الليبرالية حيث أوضحت ان هدف المنظمات الدولية هو حفظ التعاون والسلم الدوليين وصون الحقوق الفردية، إلا ان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اصبحت مستفيدة من استمرارية ازمة اللجوء فتحولت من فاعل دولي إلى فاعل دولي مركزي مسيطر وشريك في الفوضى الدولية؛ بدلاً من ان تقوم بضبط وتكييف الفوضى في المنظومة الدولية.

وترى الباحثة أن المفوضية لم تعمل على تفسير وتوضيح لمفهوم الحماية الذي نص عليه نظامها الأساسي، هل هو حماية دبلوماسية او توفير حماية دولية بمفهومها الواسع. كما وترى الباحثة أن المفوضية لم تعمل بشكل جدي وفاعل من اجل الوصول لحل ينهي أزمة اللجوء الافغاني؛ بل اكتفت بتقليص دورها في الجانب الاغاثي دون ان تستخدم الشق الثاني من دورها المتعلق في الحماية وإيجاد الحلول الدائمة؛ وبما ان الدراسة تبحث في دور المفوضية وليس في أسباب قصور دور المفوضية ، فمن الجدير بذكره ان هناك سببان على الأقل يؤثران على دور المفوضية وهو الدعم المالي وتغير سياسة المجتمع الدولي في التعاطي مع ازمة اللجوء، لكن هذه الأسباب لابد من تناولها بشكل معمق في بحث منفصل عن هذه الدراسة.

المراجع

مراجع اللغة العربية

- آبادى، علي رضا. 2007 . *أفغانستان في التاريخ المعاصر*. القاهرة: مجلس الاعلى للثقافة
- باويرمان، إيميلي. *المخاطر التي يواجهها العائدون بعد إزالتهم من بلد اللجوء: خبرات العودة للشباب الأفغان*، مجلة الهجرة القسرية، شباط/يناير 2017، https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/resettlement/bowerman.pdf
- بوخريص، خديجة. *دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنسان*، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية، حزيران/2019، www.politics-dz.com
- بيانات المانحين للمفوضية، https://reporting.unhcr.org/donor-profiles?year=2020&donor=GUSA
- تانر، ستيفن. ترجمة نادية إبراهيم. 2010 . *أفغانستان التاريخ العسكري منذ عصر الإسكندر الأكبر حتى سقوط طالبان*. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/search?comid=3b4f07fd4&cid=49aea93a20&scid=49aea93a16&tags=UNHCR%20Annual%20Reports%20General%20Assembly

- جرابسكا، كاترزينا. *حقوق اللاجئين في مصر وسياساتهم ورفاهتهم*، (جامعة القاهرة: مركز دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، 2006) http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/Who_asked_them_anyway_(Ar).pdf
- الجويلي، سعيد سالم. 2001– 2002, المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني, دار النهضة العربية, القاهرة
- حسين، احمد قاسم. *نظريات العالقات الدولية: التخصص والتنوع، سياسات عربية*، العدد20، ايار/مايو 2016، https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_8FCE9E11.pdf
- حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين"، https://www.unhcr.org/ar/4d11c7346.pdf
- دوغلاس، ميلوني وراشيل ليفيتان ولوسي و. كياما ، " توسيع دور المنظمات غير الحكومية في برامج إعادة التوطين "، اذار 2017،عدد 54، https://www.fmreview.org/ar/douglas-levitan-kiama
- رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/أو المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات" ، http://hrlibrary.umn.edu/arab/HRM-CH-10.pdf
- الخضرا، ديما. مترجمة. تحرير تيم دان واخرون،2016. *نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع*، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

- الرشيدي، أحمد. 1997 . *الحماية الدولية للاجئين, مركز البحوث والدراسات السياسية*, القاهرة, الطبعة الأولى.
- السلامات، حمزة. النظرية الليبرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي، مجلة جيل لدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 17، https://jilrc.com/النظرية-الليبرالية-السياسية-في-الفكر
- مور، بريت "مستوطنات اللاجئين والتخطيط المناسب"، حزيران 2017 ،ع55، https://www.fmreview.org/ar/shelter/moore
- شقير، شفيق. 2002. *"الأزمة الافغانية*،" مجلة شؤون الاوسط، عدد105
- الطراونة، محمد. *آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها* ، مجلة الانساني، العدد 49(ابريل/نيسان. 2019)، https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/04/10/2907/
- عقيل، وصفي محمد. 2015، *التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة*. عمان : دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 42 ، العدد 1
- عوض، امال. *النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية*. غزة: جامعة الازهر،2016.
- العيداني ، اسيا و شتير، نادية. *حماية اللاجئين في اطار المفوضية السامية للاجئين*. (جامعة بجاية: 2017)، http://univ-bejaia.dz/dspace/123456789/4479
- فرج، انور محمد. 2007. *"النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"*. السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

- منظمة العفو الدولية، " التصدي لازمة العالمية اللاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاســـــــــــــــــمها"،

https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF

- نشرة الهجرة القسرية، الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: هل تغير شيء؟، ع13، حزيران 2002.

https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/pdf/NHQ13/NHQ13.pdf

- نشرة الهجرة القسرية، *اللاجئون الأفغان في ايران: احتياجات النساء والأطفال*، ع3، كانون الأول ،1998، 19.

- وولف، اسكندر. *تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ظهور مذهب بـــــــــــــــاول؟*-*http://www.airpower.maxwell.af.mil/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_03_Wolf.pdf*

المراجع باللغة الانجليزية

- Monsutti ,Alessandro. 2008. "*AFGHAN MIGRATORY STRATEGIES AND THE THREE SOLUTIONS TO THE REFUGEE PROBLEM*'.http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1442736
- kuschminder ,Katie & manoj dora. 2009 *migration in Afghanistan: history, current trends and future prospects*, Maastricht graduate school of governance.
- Zieck, Marjoleine. *The 1956 Hungarian Refugee Emergency, an Early and Instructive Case of Resettlement,* AMSTERDAM LAW FORUM, vol5:2, 2013,51p.
- International Organization for Migration, Afghanistan Migration Profile,2014.
- Monsutti, Alessandro. 2008 *AFGHAN MIGRATORY STRATEGIES AND THE THREE SOLUTIONS TO THE REFUGEE PROBLEM*, refugee survey quarterly.
- Monsutti, Alessandro. 2006, Afghan Transnational Networks: Looking Beyond Repatriation, afghan research and evaluation unit.
- Monsutti, Alessandro. 2004, Cooperation, Remittances, and Kinship among the Hazaras. Iranian Studies .
- Gorlick,Brian. 2001."*Shifting Priorities, Attitudes, and Institutional Change: Reflections on UNHCR at the Crossroads "*, Vol 19, No 5
- Karen Jacobsen. *The forgotten solution: local integration for refugees in developing countries*, Working Paper No. 45, July 2001, 5.

- UNHCR at Fifty, http://refuge.journals.yorku.ca/index.php/refuge/article/view/21225
- UNHCRA, Folio 1: "United Nations NV/409 of Zulfikar Ali Bhutto, Prime Minister of Pakistan, to UN Secretary-General (SG) Kurt Waldheim," 23 January 1979, Fonds 11 Series 2, 100.AFG.PAK [Vol. 1] 1975
- "[U]nations" meaning United Nations. UNHCRA, Folio 229: "Note of Evlogui Bonev, United Nations Development Programme (UNDP) Resident Representative in Kabul, to SG Waldhiem, High Commissioner for Refugees (HC) Poul Hartling, and others", 18 December 1979, Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 6] 1979-82, p. 2
- UNHCRA, "Cable from UNHCR Geneva to MM/MS Bari, Carpenter, Jackson, Jahn, Meijer, Krens, Makhouly, Sampatkumar, Willday", 2 January 1981, Fonds 11 Series 2, 600.INS 1974-84
- Protection from events including cross-border helicopter raids. Notes of UNHCR policy to move refugee villages away from the border include: UNHCRA, Folio 257: "Memo of Gerald Walzer, Chief of Mission for the UNHCR in Islamabad, to the UNHCR in Geneva, entitled "Protection of Afghan Refugees in Pakistan", 16 May 1984, Fonds 11 Series 2, 600.PAK [Vol. 5] 1984;
- UNHCRA, Folio 278: "Confidential note of Michel Moussalli, Director of International Protection, to the Representative of the UNHCR Office in Islamabad (J. Amunategui)", 3 July 1984, Fonds 11 Series 2, 600.PAK [Vol. 6] 1984.

- UNHCRA, “Report on Protection Activities in Baluchistan, 1986”, undated, Fonds 11 Series 3, 600.PAK [Binder A] paras. 2.12, 5.19, 5.25
- R. Schöch, Afghan Refugees in Pakistan during the 1980s: Cold War Politics and Registration Practice, New Issues in Refugee Research Research Paper No.157, UNHCR, Geneva, Switzerland, June 2008, 12, available at: http://www.unhcr.org/4868daad2.html
- UNHCRA, Folio 22: “Letter of Hans-Cristof von Sponeck, UNDP Deputy Resident Representative in Islamabad, to F.L. Pijnacker Hordijk, Chief of the UNHCR Asia Regional Section in Geneva”, 7 December ,1978Fonds 11 Series 2, 640.PAK 1974-84.
- UNHCRA, Folio 60: “Letter of F.L. Pijnacker-Hordijk, Chief of the UNHCR Asia Regional Section in Geneva, to Hans-Cristof von Sponeck, UNDP Deputy Resident Representative in Islamabad”, 12 March ,1979Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 1] 1975-79, pp. 1-2.
- UNHCRA, Folio 69: “Note for the file recounting the visit of Jamsheed K.A. Marker, Permanent Representative of Pakistan to the UN Office at Geneva, to the UNHCR on 6 April 1979”, 10 April 1979, Fonds 11 Series 2, 100.PAK.AFG [Vol. 2] 1979, p. 1.
- UNHCRA, Folio 3: “Letter of Frank L. Kellogg, Special Assistant to the Secretary for Refugee and Migration Affairs (USA), to HC Prince Sadruddin Aga Khan”, 2 January 1975, Fonds 11 Series 2, 671.1 IRN 1971-78

- UNHCRA, Folio 42: “Cable from the UNHCR in New York to the UNHCR in Geneva”, 22 February 1979, Fonds 11 Series 2, 600.IRN [Vol. 1] 1971-79.
- UNHCRA, Folio 18: “Memorandum of Leslie A. Goodyear, Acting Deputy Director of Assistance, to R. Yazgi, of the Regional Section for North Africa and the Middle East”, 28 January 1980, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.
- Treated it in Islamic context and said they discussing it bilaterally with Pakistan.” UNHCRA, Folio 29: “Cable of the UNHCR in New York to the UNHCR in Geneva”, 1 August 1980, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82
- UNHCRA, Folio 37: “Cable of Karim Khoda Panahi, Deputy Foreign Minister of Iran, relayed by Mr Yammin, UNDP Resident Representative in Teheran, to the UNHCR in Geneva”, 9 December 1980, Fonds 11Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82
- UNHCRA, “Letter of HC Hartling to Karim Kohoda Panahi, Deputy Minister of Foreign Affairs, Teheran”, 15 January 1981, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.
- UNHCRA, Folio 84: “Cable of the UNHCR in Geneva to the UNHCR in New York”, 3 March 1982, Fonds11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82.
- UNHCRA, Folio 90: “Cable of Morse of the UNHCR in New York to HC Hartling”, 4 April 1982, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 1] 1978-82
- UNHCRA, Folio 138: “Memo of Ghassan Arnaout, Head of the Regional Bureau for the Middle East and South West Asia, to HC

Hartling, on assistance to Afghan refugees in Iran", 30 May 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, p. 2.

- UNHCRA, Folio 140: "Note for the file, on a 3 June 1983 meeting of Nasrollah Kazemi Kamyab with the UNHCR, by René van Rooyen", 7 June 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, p. 2 (point9).
- UNHCRA, Folio 141: "Memo: Allocation of the UNHCR to purchase and transport 5,000 tents for Afghan refugees in Iran, from HC Hartling to the Finance and Control and Administration and Management Sections of the UNHCR in Geneva", 15 June 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84.
- UNHCRA, Folio 148: "Cable of the UNHCR in Geneva to the UNHCR in New York", 19 August 1983, Fonds 11 Series 2, 100.IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84, pp. 1-2.
- UNHCRA, Folio 166: "Letter of W.R. Smyser, Deputy High Commissioner, to Hossein Kazempour Ardebili, Deputy Foreign Minister for International and Economic Affairs of Iran 30 , "July 1984, Fonds 11 Series 2.100 ,IRN.AFG [Vol. 2] 1982-84.
- UNHCRA, Folio 86: "Cable of the UNHCR in New Delhi to the UNHCR in Geneva", 16 January 1981, Fonds 11 Series 2, 100.IND.AFG [Vol. 2] 1980-81, p. 1
- Crs report for congress, Afghan Refugees: Current Status and Future Prospects, January 26, 2007
- Ilyas Chattha, *Refugee Resettlement from Pakistan: Findings from Afghan Refugee Camps in the North-West Frontier Province (NWFP),* Research Report KNOW RESET RR 2013/01, 3.

• UNHCR, SHELTER DESIGN CATALOGUE,2016,

- Peter, Pastor. “The American Reception and Settlement of Hungarian Refugees in 1956–1957.” Hungarian Cultural Studies. e-Journal of the American Hungarian Educators Association, Volume 9 (2016)
- ZUHA SIDDIQUI ,*For Afghan Refugees, Pakistan Is a Nightmare—but Also Home*, may 2019. https://foreignpolicy.com/2019/05/09/for-afghan-refugees-pakistan-is-a-nightmare-but-also-home/

المواقع الالكترونية

- CIA World Factbook,2018, https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/geos/af.html
- UNITED NATIONS,http://www.un.org/ar/documents/udhr/
- Human Rights Watch, https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/pakistan0217_web.pdf
- TEN FACTS ABOUT REFUGEES IN IRAN, https://borgenproject.org/ten-facts-about-refugees-in-iran/
- Innovative Shelter Solutions through Research and Development, https://www.unhcr.org/en-ie/5638cc0b9.pdf
- Unhcr,https://emergency.unhcr.org/entry/254351/shelter-solutions
- Forced Into Leaving Pakistan, Afghan Refugees Struggle To Start Afresh, https://thewire.in/south-asia/forced-into-leaving-pakistan-afghan-refugees-struggle-to-start-afresh

- IRAN IS SENDING AFGHAN CHILDREN TO FIGHT FOR ASSAD IN SYRIA, https://theintercept.com/2017/10/25/syria-iran-afghan-refugees/

- الموقع الرسمي للمفوضية السامية، باكستان،

https://data2.unhcr.org/en/country/pak

- الموقع الرسمي للمفوضية السامية في ايران، https://www.unhcr.org/ir/

- النظام الاساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

https://www.unhcr.org/ar/5358bafb6.html

قرارات الامم المتحدة:

- قرار رقم 319 (4–د)، https://undocs.org/en/A/RES/319(IV)
- قرار الامم المتحدة، رقم 428 (5–د)، https://undocs.org/en/A/RES/428(V)
- قرار الامم المتحدة، رقم 727، https://undocs.org/en/A/RES/727(VIII)
- قرار رقم 153 (د–58)، 24 شباط 2004، الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة، https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html
- قرار الأمم المتحدة رقم 1129 (XI)، https://undocs.org/en/A/RES/1129(XI)

الملاحق

- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان،
http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html
- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين،
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،
http://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf